

المحكمة العليا الإسرائيلية تشرعن الترانسفير بحق أهالي قرية أم الحيران العربية في النقب!

صفحة (٥) من ٥

الميزانيات الطائلة المستثمرة في القدس الشرقية جاءت لتحقيق هدف تعزيز «السيادة الإسرائيلية» في المدينة المحتلة!

صفحة (٧) من ٧

المنتزه الإسرائيلي

الثلاثاء ٢٠١٥/٥/١٩م الموافق ١ شعبان ١٤٣٦هـ العدد ٣٥٨ السنة الثالثة عشرة

المنتزه الإسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن



مركز الدراسات الفلسطينية للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

تقرير جديد لمنظمة "يش دين" لحقوق الإنسان:

٨٥٪ من ملفات التحقيق حول جرائم المستوطنين في الضفة الغربية تعلق بسبب إخفاق الشرطة الإسرائيلية وإهمالها!



المستوطنون: إرهاب بإشراف دولة الاحتلال.

بعد أن قام الطاقم الحقوقي لديها بفحص الملفات وتبين أن قرار إغلاقها لم يكن منطقيًا. كما أظهر التقرير أنه حتى في الحالات القليلة التي قدمت فيها لوائح اتهام فإن ثلث الإجراءات القضائية انتهت بإدانة كاملة أو جزئية، وأن ربعها تقريبًا تم إلغاؤه أو شطب، وأن ربعها تجنبت المحكمة فيه إدانة المتهمين.

وأكد التقرير أنه استنادًا إلى مواد التحقيق فإن التحقيقات عادة ما تكون على مستوى متدن، وتتميز بالإخفاقات والنواقص في جميع مراحل التحقيق، وبعض هذه الإخفاقات يتعلق بعدم

إجراء جولة في ساحة الجريمة أو القيام بجولة بعد وقت طويل من وقوع الجريمة الأمر الذي يصعب العثور على أدلة جنائية. وعرض التقرير إخفاقات أخرى، مثل إجراء تحقيق غير جدي وغير مهني في ساحة الجريمة، وعدم بذل جهود في الوصول إلى شهود.

وأكدت "يش دين" أن عملية فرض سلطة القانون على المستوطنين في الضفة الغربية تواجه مشكلة بنيوية مصدرها عدم استكمال توزيع الصلاحيات بين الجيش الإسرائيلي والشرطة، وعدم وجود تعاون بالشكل اللازم بينهما.

وزيرة العدل الإسرائيلية الجديدة:

لن أسمع للسلطة القضائية بالتدخل في أعمال السلطين التشريعية والتنفيذية!

مشيرة إلى أنها من بين هؤلاء المعارضين. وأضافت أن المؤيدين لتجريد الجمهور من حق القرار تفويض المحاكم هذا الحق يوصفون بأنهم قوى الخير، وشددت على أنها تعارض هذا التقسيم.

وكانت شاكيد في سياق كلمة ألقته خلال مراسم تسلمها مهام منصبها والتي أقيمت في مقر وزارة العدل في القدس أول من أمس الأحد، قالت إنه يجب تحقيق التوازن المطلوب بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وأضافت أنها ستعمل على تعزيز اختصاص الكنيست بصفته سلطة تشريعية، وعلى دعم قدرة الحكومة على العمل، كما

قال تقرير جديد نشرته منظمة "يش دين" ("يوجد قانون") لحقوق الإنسان أول من أمس (الأحد)، إن المستوطنين في المناطق المحتلة يفلتون من عقاب الشرطة جراء الجرائم التي يرتكبوها ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية. وأشار التقرير الذي يحمل عنوان «الاتفاف على القانون»، إلى أن المنظمة تابعت خلال العقد الأخير عملية فرض سلطة القانون التي تتبعها الشرطة تجاه المستوطنين، كما تابعت التحقيقات التي أجرتها الشرطة، وأكد أن ذلك لم يسفر سوى عن نسبة صغيرة جدًا من لوائح الاتهام والإدانة.

وفقًا لمعطيات التقرير فمن بين ١٠٦٧ ملف تحقيق تابعتها المنظمة منذ العام ٢٠٠٥ وحتى نهاية العام الماضي ٢٠١٤، تم تقديم لوائح اتهام في ٧٤٪ من الملفات فقط. أما سائر الملفات فقد أغلقت في نهاية التحقيق من دون تقديم لوائح اتهام، وغالبيتها الساحقة (٨٥٪) أغلقت بسبب فشل التحقيق أو إخفاق المحققين في الوصول إلى المشتبه بهم أو جمع ما يكفي من الأدلة لتقديم لوائح اتهام.

وقالت "يش دين" إن ٦٠٥ ملفات تحقيق أغلقت بسبب عدم معرفة مرتكب الجريمة، الأمر الذي يشير إلى فشل الشرطة في الوصول إلى المشتبه بهم بازدياد الجرائم. وقالت أيضًا إن ٢٠٤ ملفات أغلقت بسبب عدم كفاية الأدلة، الأمر الذي يشير إلى فشل المحققين في جمع أدلة كافية لتقديم لوائح اتهام ضد المشتبه بهم المتهمين بارتكاب جرائم، بينها الاعتداء على فلسطينيين أو على ممتلكاتهم أو الاستيلاء على أراض فلسطينية خاصة.

وأظهر التقرير أن هناك ٧٧ ملفًا تم إلغاؤها بذريعة «عدم وجود تهمة جنائية»، ما يعني أنه لم ترتكب جريمة جنائية أو أن المشتبه به ليست له علاقة بالجريمة التي وقعت، وقدمت منظمة "يش دين" استئنفاً على ٦٢ ملفًا من بينها

دعا مستشار سابق في الحكومة السعودية إسرائيل إلى الإعلان عن موافقتها على مبادرة السلام العربية لحل الصراع العربي - الإسرائيلي، وقال إن العاهل السعودي الملك سلمان وكبار مستشاريه يؤيدون المبادرة.

ونقلت صحيفة "يديعوت أحرونوت" أمس الاثنين عن مدير "مركز الدراسات الاستراتيجية والقانونية" في جدة الدكتور أنور عشقي، قوله إنه "بعد أن شكل رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو حكومته الجديدة، فإنني أدعوه إلى أن يقول نعم لمبادرة السلام العربية، والمبادرة ما زالت سارية المفعول ومطروحة ولم تختف بعد تغيير الحكم في السعودية".

وأضاف عشقي، في مقابلة أجرتها معه مراسلة "يديعوت أحرونوت" للشؤون العربية سمدر بيرري في العاصمة القطرية الدوحة، أن "الملك سلمان وكبار مستشاريه يؤيدون المبادرة، وحين الوقت لن توافق إسرائيل عليها أيضًا، ولا توجد خطة سلام أخرى".

وأوضح عشقي أنه لا يتردد في التحدث إلى صحيفة إسرائيل لأن "الموضوع هام ويجب تمرير رسالة إلى نتنياهو والوزراء والجمهور الإسرائيلي مفادها أنه توجد خطة سلام بانتظار مصادقتكم عليها".

وتابع أنه "إذا وافقت إسرائيل على مبادرة السلام والتزمت بتطبيقها، فإن ٢٢ دولة عربية و ٢٠ دولة إسلامية أخرى ستتعهد بتطبيق العلاقات معكم"، وأنه "عليكم أن تستوعبوا أننا نريد التعايش بين الدول العربية وإسرائيل". وقال عشقي إن "السعودية تلتزم بتعهداتها دائمًا، وسترون عندما يحين أوان التطبيع أننا سنقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل سوية مع ٢٢ دولة عربية وسنقيم تعاونًا تجاريًا وعلاقات ثقافية".

واعتبر عشقي أنه "يقولون إن نتنياهو شكل حكومة متطرفة، هذا لا يزعجني بل على العكس، ومن الجائز أن هذا أفضل من أجل تحقيق السلام، لأنه إذا وافق نتنياهو ووزاراه على المبادرة، فإنه لن يعيقها أحد".

وحول تحفظات إسرائيل من المبادرة، قال عشقي إن "مبادرة السلام تنص على إخلاء المستوطنات وإسكانها بالفلسطينيين، لكن بإمكان إجراء تسال أراض وفقًا للمطالبات الأمنية وبموافقة الجانبين، والفلسطينيون الذين يقرروا ألا يعودوا سيحصلون على تعويض مالي". وتابع أنه سيجري مفاوضات حول "المواضيع الإشكالية" تحت رعاية السعودية والولايات المتحدة ومصر والأردن، وأن المبادرة تشكل الحل السياسي الأنسب لأنها تستند إلى قرارات الأمم المتحدة.

وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو كرز الأسبوع الفائت أن هناك دولًا عديدة في منطقة الشرق الأوسط باتت تعي الخطر الذي تشكله إيران بالنسبة إليها بل بالنسبة للعالم بأسره، وشدد على أن هذا الأمر ربما يساهم في توسيع عدد الجهات التي تمد أيديها للسلام، وكان آخرها في سياق كلمة ألقاها خلال الجلسة الخاصة التي عقدها الكنيست لإحياء ذكرى مرور ٧٠ عامًا لانتصار الحلفاء على ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية الأربعمائة الفائت، قال فيها إن مواجهة التهديد الإيراني ستحتل مكانًا رئيسيًا في أولويات حكومته الجديدة التي من المتوقع أن تواجه تحديات كثيرة سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية، وأضاف أن العبرة التاريخية التي تم استخلاصها من الحرب العالمية الثانية تقضي بعدم تقديم تنازلات لنظام متطرف يدعو إلى إبادة شعب ولديه طموحات توسعية.

وعقب رئيس الحكومة على ما قاله مساعد المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية أن إيران لديها إذن الهي لتدمير إسرائيل، فأكد أن هذه الأقوال تثبت أنه حتى في حالة التوصل إلى اتفاق نووي بين إيران والدول الست الكبرى فإن طهران لديها مهمة مقدسة لن تتخلى عنها في تدمير دولة إسرائيل، ويسمع ممثلو الدول الكبرى المتفاوضون مع إيران هذا الكلام لكنهم برغم ذلك يواصلون المفاوضات كالمعتاد.

وأشار نتنياهو إلى أن هناك دولًا عديدة في منطقة الشرق الأوسط باتت تعي الخطر الذي تشكله إيران وهذا الأمر ربما يساهم في توسيع عدد الجهات التي تمد أيديها للسلام.

وشدد نتنياهو على أن إسرائيل لن تكف عن المسمى الذي تقوم به لتحذير الدول الكبرى من أن التوصل إلى اتفاق ينطوي على تقديم تنازلات لإيران، سيبتين لاحقًا أنه خطأ باهظ الثمن، وعلى أن إسرائيل ستدافع عن نفسها بغواها الذاتية أمام أي تهديد وقد أصبحت الآن خلافاً للمعايير قادرة على حماية نفسها إزاء التهديدات بالقضاء عليها، مشيرًا إلى أن مثل هذه التهديدات واجهها اليهود قبل ٧٠ عامًا وعجزوا عن حماية أنفسهم منها.

وتكلم في الجلسة رئيس تحالف "المعسكر الصهيوني" زعيم المعارضة عضو الكنيست إسحاق هرتسوغ فأكد أن على إسرائيل بذل قصارى جهدها لضمان الأمن والهدوء لمواطني الدولة من خلال استخدام القوة العسكرية وعقد تحالفات إقليمية والسعي المستمر للتوصل إلى تسوية سياسية للنزاع مع الفلسطينيين.

مقابلة خاصة مع المدير العام الأسبق لوزارة الخارجية الإسرائيلية

الدكتور ألون ليئيل لـ «المنتزه»: لا توجد معارضة متجانسة في الكنيست .. وقسم منها سيؤيد الحكومة الضيقة!

ليئيل: «من الناحية النظرية يوجد تخوف كهذا، لكن في هذه الأثناء لا توجد أية مؤشرات على أن الولايات المتحدة تعتزم ألا تستخدم الفيتو. فقد قال كيري قبل الانتخابات الإسرائيلية إن الولايات المتحدة تمنح إسرائيل مظلة فيما يتعلق بالفيتو حتى الانتخابات، وأن أصبحنا بعد الانتخابات، وهم منشغلون الآن بالاتفاق مع إيران، ولا أعتقد أنه يوجد هنا مؤشر على أن الولايات المتحدة لن تستخدم الفيتو. رغم ذلك فإنني أعتقد أن هذه الأمور لا تتعلق بالولايات المتحدة، فإذا ازداد الرخ في أوروبا واعترفت المزيد من البرلمانات بفلسطين سوية مع دول أخرى أعضاء في مجلس الأمن، بعد توقيع اتفاق مع إيران في نهاية حزيران أو بداية تموز، فإن الأمور ستكون أوضح وخصوصًا الموقف الأميركي.»

(*) كيف تنظر إلى الملاحقة السياسية في إسرائيل ضد شخصيات يسارية، مثل المطالبة بمحاكمتك بتهمة «الخيانة» لأنك دعوت برلمانات أوروبية للاعتراف بفلسطين في حدود العام ١٩٦٧؟ ليئيل: «توجد أوساط في صفوف اليسار الإسرائيلي ليست فقط محبطة من الوضع العام، ومن عدم وجود تقدم باتجاه حل الصراع، وإنما هي أيضًا مستاءة من أن اليسار البرلماني، مثل حزب العمل ولبيد، لا يكافح من أجل هذا الأمر، وحتى أنه أخفى مواقفه خلال الحملة الانتخابية، ولذا قلت لك في البداية إنه لا توجد معارضة برلمانية في المواضيع السياسية، وعليه فإن هناك جهات في المجتمع المدني تشعر بأن ثمة حاجة لن تدخل إلى هذا الفراغ، رغم أن الحكومة وقسمًا من الجمهور لا يجان ذلك، فهنا، برأيي، ينبغي الفصل بين المجموعة التي تدعو إلى الاعتراف بفلسطين في حدود العام ١٩٦٧، وأنا انتمي إلى هذه المجموعة، وبين مجموعة من الإسرائيليين الذين يدعون مؤخرًا إلى مقاطعة المستوطنات، وقد رأيت عريضة وقعها ١٣٠٠ إسرائيلي تدعو إلى مقاطعة المستوطنات، ولم أوقع عليها، وحتى الآن لم يفعلوا شيئًا ضدهم، وأعتقد أن هذه هي السياسة تجاههم رغم أن القانون يعاقب على الدعوة لمقاطعة المستوطنات. عندما تنظر إلى الكنيست والخارطة السياسية في إسرائيل وترى أنه لا يوجد بحث حقيقي في موضوع التقدم نحو تسوية، فإنه يوجد في المجتمع المدني الإسرائيلي كثيرون يشعرون بعدم ارتياح من حقيقة أن الاحتلال دخل عامه الـ٥٨ وسيبدلون كل ما بوسعهم من أجل ألا يدخل عامه الخمسين».

وهي عضو كنيست يمينية متطرفة جدًا؟ ليئيل: «سيتعاملون معها مثلما تعاملوا مع ليبرمان. فليبرمان يسكن في مستوطنة وهو من اليمين وتحدث عن تبادل مكاني. وأعتقد أن الدول العربية وحتى الإسلامية التي لديها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، مصر والأردن وتركيا، لم تتعامل مع ليبرمان وأعتقد أن هذا الوضع سيستمر رغم أن حطوفيلي معروفة أقل منه، وبإستثناء العالم الإسلامي فإن باقي الدول تعاملت مع ليبرمان ولا أعتقد أنه سيحدث تغيير كبير الآن، لكنني لا أعتقد أنها ستقود الدبلوماسية الإسرائيلية لفترة طويلة وأن نتنياهو سيعين وزير خارجية والأهمية ستكون لمن سيتولى هذه الحقبة الوزارية.»

(*) هل يمكن أن تجدد إسرائيل الاستيطان وشرعة البؤر الاستيطانية نتيجة لضغوط دولية تُمارس عليها؟ ليئيل: «يصعب معرفة مستوى الضغوط التي ستمارس على إسرائيل، ولا توجد مؤشرات في هذه الأثناء على أن الولايات المتحدة ستمارس ضغوطًا، الولايات المتحدة هي الجهة التي لديها أكبر إمكانيات للضغط على حكومة إسرائيل. كذلك فإن الضغوط الأوروبية، في الشهور الثلاثة الأخيرة من العام الفائت، وكل قرارات البرلمانات للاعتراف بفلسطين، زال تأثيرها في الشهور الأولى من العام الحالي، والسبب الأساس برأيي هو الاعتداءات التي حدثت في أوروبا، وخصوصًا في باريس. وأن توجد مؤشرات على استئناف هذه الضغوط، ومن بين هذه المؤشرات البيان الأخير للفاتيكان، وهناك عدة دول بدأت برلماناتها تبحث في الاعتراف بفلسطين، وهناك التصويت في فيينا والذي لا أعرف كيف ستكون نتائجه، والسؤال بشأن أداء إسرائيل في المستقبل مرتبم بدأ جسم الضغوط عليها، فإذا اتجهت الضغوط إلى المزيد من اعترافات برلمانات بفلسطين وإذا نجح الفلسطينيون في تجديد تسعير من مؤيدة في مجلس الأمن لمشروع قرار الاعتراف بفلسطين وإرغام الولايات المتحدة على تحديد موقفها، فإن من الجائز أن يكون للضغوط تأثير أكبر، لكن لا توجد حاليًا ضغوط مؤثرة، وهذه الضغوط لا يشعر بها الجمهور الإسرائيلي، ولذلك لا أعتقد أن الحكومة موجودة تحت ضغط دولي الآن.»

(*) لا يوجد تخوف في إسرائيل من احتمال عدم استخدام الولايات المتحدة الفيتو في مجلس الأمن ولا تمنع قرارات ضدها؟

[طالع تقريراً مفصلاً ص ٧]

المنتزه

سياسيون ومحللون:

هرتسوغ لم يرفض بشكل مطلق الانضمام إلى حكومة نتنياهو!

* رامون: نتنياهو حول هرتسوغ إلى ورقة تين سياسية حتى بدون انضمامه إلى الحكومة*



نتنياهو وهرتسوغ من يستغل من؟

أرقام قياسية مثيرة للإعجاب، وفقا لرامون. "وإمكانه أن يصور نفسه أمام زعماء العالم كأنه مستعد حقا وصدقا لتسوية تاريخية مع الفلسطينيين. وهو يستند بذلك إلى حقيقة أن أشخاصا لا أحد يشكك بالتزامهم للسلام عملوا تحت قيادته. وبالطبع، فإن ليفني وبيريس وآخرين لا يتطوعون كي يستخدمهم نتنياهو كورقة تين.

إنهم يتجدون لأنهم يقعون في الشبكة (المصدية) التي نصباها نتنياهو لهم، ومن خلال استغلال أولهم السابق بان الأمر مختلف هذه المرة، نتنياهو جدي الآن. ولاسفهم، يكتبون أن نتنياهو جدي فعلا، جدي جدا بكل ما يتعلق بالدفاع عن أيديولوجيته، وهي الحفاظ على كل مناطق أرض إسرائيل".

وأضاف رامون أن نتنياهو "يخلق الانطباع بأنه معني بضم إسحاق هرتسوغ وحزبه إلى الحكومة. وقد أبقي وزارة الخارجية شائعة لحين انضمام هرتسوغ إليه. وحتى أنه يحرص على أن تبقى في الاتفاقيات الائتلافية ثغرة تسمح بانضمام المعسكر الصهيوني".

وأردف أنه "الآن، عندما يطالب زعماء أجناب نتنياهو بالتحرك نحو تسوية مع الفلسطينيين، سيسمعون منه الإجابة التالية: "أنا ملتزم بخطاب بار إيلان ومعني بتسوية تاريخية مع الفلسطينيين، لكن فقط إذا دخل هرتسوغ إلى حكومتي سأتمكن من التقدم نحو تسوية من دون أن ينهار ائتلافي، رجاء، مارسوا ضغوطا عليه وعلى حزبه كي ينضم إلي".

ويعني ذلك أن "نتنياهو حول هرتسوغ إلى ورقة تين سياسية حتى بدون انضمامه للحكومة". وفي المقابل، أضاف رامون، فإن بإمكان نتنياهو أن يحدد شركاءه في الحكومة بأنه سيضم "المعسكر الصهيوني" وأنه لن يكون متعلقا بهم. ورأى رامون أنه طالما أن هرتسوغ مستمر في إثارة الانطباع بأنه مستعد للانضمام لحكومة نتنياهو، فإنه يخدم الأخير. وطالب رامون، كغيره من أعضاء الكنيست داخل "المعسكر الصهيوني"، هرتسوغ باتخاذ قرار واضح بأن حزبه لن ينضم إلى الحكومة.

بدا رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، عندما عرض حكومته الجديدة على الهيئة العامة للكنيست، في جلسة خاصة عقدت في ساعة متأخرة من مساء يوم الخميس الماضي، أنه يسعى إلى توسيع حكومته الجديدة الضيقة، بدعوة رئيس قائمة «المعسكر الصهيوني»، إسحاق هرتسوغ، للانضمام إلى الحكومة. من جانبه، رفض هرتسوغ هذه الدعوة في كلمته التي ألقاها بعد كلمة نتنياهو مباشرة. وبرغم ذلك، فإن العديد من المحللين والمراسلين السياسيين في وسائل الإعلام الإسرائيلية، لم يفتنوا بأن هرتسوغ يرفض بشكل مطلق الانضمام للحكومة وتولي منصب وزير الخارجية، ويقولون إنه قد يوافق على الانضمام في حال وافق نتنياهو على التناوب معه على رئاسة الحكومة.

وأشار كبير المعلقين في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، ناحوم برنباغ، أمس الاثنين، إلى أن خطاب هرتسوغ في الكنيست كان أكثر خطاب هجومي القاه في حياته. ففقد تعرض لنتنياهو بصورة شخصية، دون رحمة، واتهمه بإقصاء الأقليات، وبالتمار على المؤسسة القضائية، وبإخفاقات سياسية وعسكرية، وبيع الدولة وقيمتها بالمراد العام، وبالإستسلام للابتزاز. ووصف عملية تشكيل الحكومة بأنها «سيرك».

وأضاف أن خطاب هرتسوغ كان شديدا لدرجة أن نتنياهو تعرق وهو يجلس في مقعده وأن الإهانات التي وجهها هرتسوغ إليه جعلته يشعر بمذلة. وعندما صعدت حليفة هرتسوغ في قيادة «المعسكر الصهيوني»، تسيبي ليفني، إلى منصة الكنيست لإلقاء كلمتها، خرج نتنياهو من القاعة.

لكن برنباغ لفت إلى تقليد متعارف عليه في الحلبة السياسية الإسرائيلية، وهو اصطاف أعضاء الكنيست، من الائتلاف والمعارضة، عند منصة الكنيست من أجل مصافحة الوزراء بعد أن أدوا اليمين القانونية. وأضاف أن «أعضاء الكنيست لم يكتفوا بمصافحة زملاء، وإنما اصطافوا كقطع غنم، وراحوا يتبارون فيما بينهم من سيعانق أولا، ومن سيقبل أولا حضرة الوزير وسعادة الوزيرة. وكان على رأس أخوة السلاح، المتدافعين من أجل التقبيل، أعضاء الكنيست من حزب الليكود. وليس هم فقط، وإنما اصطف معهم عدد من البارزين من قائمة المعسكر الصهيوني، ومعهم رئيسها، وتباروا على حق القبلة الأولى».

وكتب برنباغ أن «من شاهد هذا المشهد لم يكن بإمكانه إلا أن يتساءل: ما هي الحقيقة وما هي المسرحية؟. أين هرتسوغ الحقيقي، هل هو في خطابه الملتهب أم بيديه المفتوحين للعناق؟». وتابع أنه «بمفاهيم كثيرة، السياسة قريبة من المسرح. وجملة تشكيبير الشهيرة، «العالم مسرح»، تفسر جزءا كبيرا من السلوك السياسي، لكن يوجد حد. ونحن نتوقع فعلا أنه في نهاية المسرحية، وعلى صوت تصفيق الجمهور، يعانق يوليوس قيصر بروتس، وتقبل الليدي ماكيت ضحاياها. لكننا لا نتوقع سلوكا مشابها في السياسة، وليس فورا. وعندما يحدث أمر كهذا، فإن الشهور هو أن كافة الأقوال الفظيعة التي تقال عن السياسيين، وعن نفاقهم، وتذبذبهم، واستعدادهم لتوجيه صفة بيد والتربيت بصداهم باليد الأخرى، يوجد فيه أكثر من حقيقة».

«مصدية نتنياهو»!

يُعيب العديد من المحللين الإسرائيليين على نتنياهو أن الدافع الأساس لأدائه السياسي هو رغبته في البقاء في الحكم والتمتع بنعمه، ويركز على نقاط ضعفه في هذه الناحية. لكن الوزير وعضو الكنيست السابق حاييم رامون، وهو أحد الدهاة السياسيين الإسرائيليين، يرى في مقال نشره في «يديعوت أحرونوت»، يوم الجمعة الماضي، أن التعامل مع نتنياهو بهذا الشكل يجافي الحقيقة. وكتب رامون، السياسي القديم والقيادي السابق في حزب العمل الإسرائيلي، أن «نتنياهو عقائدي ومستعد لامتنصاص ضربات شديدة من أجل أن يبقى مخلصا

على خلفية تواطؤ الحكومة مع مصالح الشركات الكبرى

تفاهم أزمة الصناعة والتشغيل في جنوب إسرائيل!

إلى بلدات أخرى، ورغم أنها تقع في الجنوب إلا أنها فصلت مئات العمال الذين كانوا يعملون فيها. وفي مقابل إغلاق هذه المصانع تم إقامة مصنع جديد لشركة «صودا ستريم»، بعد أن واجه حملة مقاطعة دولية لأن مقره في المستوطنات، ولذلك قرر الانتقال إلى بلدة «لهافيم» قرب رهط. وتشير التوقعات إلى أن هذا المصنع سيستوعب نحو ألفي عامل، لكن باجور متدنية. وشدد رئيس دائرة المصانع الصغيرة والمتوسطة في اتحاد الصناعيين، ليئور ليفني، على أن إقامة مصنع «صودا ستريم» لن يحل ضائقة العمال الذين فصلوا من العمل في مصانع في المنطقة ولديهم مؤهلات معينة، وأن هؤلاء العمال لن يجدوا عملا ملائما لمؤهلاتهم. وقال إنه «عندما يغلق مصنع، فإن العامل لا يجد مكان عمل آخر في غالب الأحيان. وهذا هو الواقع».

وقال رئيس بلدية عراد، موشيه كافوس، إن ١٦٠٠ شخص تقريبا من سكان المدينة فقدوا أماكن عملهم خلال السنتين الأخيرتين.

«حال الصناعة في الجنوب إشكالية»

أشار ليفني، من اتحاد الصناعيين، إلى أنه خلال السنوات الماضية تدهور حال الصناعة في منطقة الجنوب. وقال إنه «خلال السنوات العشر الماضية أغلقت أربعة مصانع كبيرة، لكن في موازاة ذلك أغلقت مصانع كثيرة كانت تعمل معها. ومرة كان هنا عدد كبير من مصانع النسيج لكنها اختفت، واليوم توجد مصانع بلاستيك كثيرة لكنها تعاني من مصاعب جفة».

وأضاف ليفني أنه يوجد ٣٠٠ مصنع في الجنوب حاليا، ومعظمها مصانع صغيرة ومتوسطة، وتواجه مصاعب قياسية بالمصانع في وسط إسرائيل، وفي مقدمة هذه المصاعب تكاليف نقل منتجاتها بسبب بعدها عن وسط البلاد والموانئ، وأيضا بسبب النقص في قوى عاملة مهنية. وشدد على أن «حال الصناعة في الجنوب إشكالية»، لافتا إلى أنه لا يوجد توجه بنقل مصانع إلى هذه المنطقة بسبب النقص في القوة العاملة المهنية. ولأن العثور على عاملين يمتلكون قدرات مهنية أسهل في وسط البلاد».

ولفت المسؤول عن منطقة النقب في الهستدروت، يوسي هوبر، إلى أن مصانع كبيرة كانت موجودة في المنطقة، مثل مصنع «كيتان ديومنا» ومصنع «مغيفوت عراد»، الذين كانا يشغلان ٦٠٠-٧٠٠ عامل. وعمال المصانع التي أغلقت بقوا في بيوتهم، لأنه لم يتطور أي شيء جديد ولا يوجد بديل. والعمال يسقطون في دائرة البطالة ويبقون هناك وقتا طويلا».

وتفيد معطيات مكتب الإحصاء بأن مجال الصناعة ما زال المشغل الأكبر في منطقة الجنوب. وفي المقابل فإنه يلاحظ وجود ارتفاع في التشغيل، في السنوات العشر الأخيرة، من جانب الحكومة والسلطات المحلية، إلى جانب استقرار في نسبة العاملين في مجالي التجارة والتعليم.

وأظهر إحصاء أجراه موقع شركة All Jobs التي تعرض وظائف عمل، أن المجالات الأساسية التي تبحث عن عاملين في الجنوب، هي المبيعات وخدمات الزبائن والأعمال العامة. إلى جانب ذلك طرا ارتفاع بنسبة ٤٥٪ على طلب عمال صيانة ونظافة. لكن الطلب على عمال في مجال الصناعة انخفض بنسبة ١٥٪ في السنتين الأخيرتين.

وأوضحت الشركة أن المقصود بـ«أعمال عامة» مجموعة كبيرة من أنواع العمل، بدءا من الجلوس برفقة أطفال وحتى عمال تقنيين وعمال مخازن، وهي أعمال لا تتطلب خبرة أو ثقافة معينة.

مسير العمل النقابي المنظم

يوجد لشركة «كيل» ستة مصانع في منطقة الجنوب، وتشغل حوالي ٤٥٠٠ عامل. إضافة إلى ذلك يعمل قرابة ٢٢٥ ألف عامل في مصانع تعمل لصالح «كيل». وفي هذه الأثناء، تجري مفاوضات مكثفة بين إدارة «كيل» والهستدروت، بأمر من محكمة العمل في بئر السبع، حول مصير العمال المفصولين من العمل. ويتوقع أن تنتهي هذه المفاوضات مساء السبت المقبل.

وقال رئيس دائرة النقب الشمالي في الهستدروت، مئير بيبوف، إن الخلاف حاليا يدور حول فصل ١١٠ عامل من العمل في «كيل». ورأى أنه في حال تم فصلهم فإن هذه ستكون البداية وحسب. ورغم ذلك، «في حال تنفيذ الفصل من العمل، لا قدر الله، فإنه لن يكون لهؤلاء العمال أمل ومستقبل. وسيكون هذا تدهور لن يتوقف. والهدف الآن هو العودة إلى الحياة بعد ثلاثة شهور ونصف الشهر من الإضراب والأضرار البالغة عشرات إن لم يكن مئات ملايين الدولارات لاقتصاد النقب».

وأشار هوبر إلى أن «كيل» كانت تشغل ستة آلاف عامل في إسرائيل قبل عدة سنوات. وأضاف أنه على الرغم من أن «السهم الذهبي» يلزم هذه الشركة بالاستثمار في إسرائيل، إلا أنها تزيد دائما من استثماراتها ونشاطها في ما وراء البحار. «إن عمال كيل منتشرون في جميع أنحاء النقب، في ديمونا وعراد وبيرواحم وبئر السبع. ونحن نريد التوصل إلى تسوية، ولن نوافق على فصل العمال عبثا. وإذا وافقنا على سابقة كهذه، يتم خلالها فصل عمال، فإن ذلك سيشكل بداية نهاية العمل النقابي المنظم».

وشدد هوبر بدوره على أن «إغلاق أي مصنع هو أمر مؤلم، لأنه لا توجد بدائل أخرى للمفصولين من العمل، ولكن الضربة الكبيرة ستكون إذا أوقفت «كيل» نشاطها. ففي هذه الحالة سيخفت النقب، لأنه لا يوجد باب رزق آخر في المنطقة. فهذه ليست تل أبيب، وإذا فصلت من العمل لا يوجد شيء آخر. وهذه مصانع قوية تسيطر على اقتصاد النقب».

أضربت السلطات المحلية في بلدات ديمونا وعراد وبيرواحم في جنوب إسرائيل عن العمل، أول من أمس الأحد، تضامنا مع مئات العمال الذين تم فصلهم من عملهم في الشهور الأخيرة، وصد نقل هذه المصانع إلى خارج البلاد.

وشمل الإضراب في ديمونا المؤسسات التعليمية فوق الابتدائية، بينما كان في البلديتين الأخريين مقتصرًا على السلطتين المحليتين.

كذلك جرى تنظيم مظاهرة احتجاجية شارك فيها قرابة ألفي شخص من سكان بلدات الجنوب وأعضاء كنيست وتلاميذ مدارس ثانوية. وأغلق المتظاهرون مداخل البلدة باتجاه مدينتي بئر السبع وإيلات. وشارك في المظاهرة أعضاء الكنيست من قائمة تحالف «المعسكر الصهيوني»، برئاسة إسحاق هرتسوغ، وعقدوا اجتماعا للكتلة البرلمانية في ديمونا تضامنا مع نضال العمل.

وقال هرتسوغ أمام المتظاهرين، في إشارة إلى وزراء الحكومة الجديدة برئاسة بنيامين نتنياهو، إنه «أقيم في القدس يوم الخميس الماضي مصنع مؤلف من ٦١ شخصا، وحصل كل واحد منهم على ٢٠ مليون شيكل كي يكون شبيعا وراضيا. ونحن نطالب منذ شهور بحل لمشكلة ديمونا كوكها مثلا على ما يحدث في النقب، وما يحدث في «كيل» (شركة الكيماويات الإسرائيلية). وها من مستجيب، وقد تم إلغاء اجتماع الحكومة اليوم، وتعين على الوزراء المجيء إلى هنا».

وأضاف هرتسوغ أنه «إذا لم نناضل سوية ونطالب بحل فإننا لن نحقق نجاحا. ونحن نطالب بتغيير سلم الأولويات حالا. نريد حالا «كيل» وأن نرى آلاف العمال الإسرائيليين يعودون إلى «كيل». وأعلم أن الكثيرين من سكان النقب وديمونا لم يصوتوا لي، لكني مؤمن بطريق النضال من أجل الجميع ومن أجل العدالة الاجتماعية».

وقالت عضو الكنيست شيلى يديموفيتش إن «من حقكم أن تصوتوا لحزب الليكود، لكن عليكم ألا تتوقعوا الآن عن مطالبتهم بحكم في العيش بكرامة. واذهبوا وأرغموهم على تنفيذ وعودهم، ونحن معكم في هذا النضال وليس مهما لمن صوت».

وأعلن رئيس لجنة عمال مصانع البحر الميت، أروموند لانكزي، أمام المتظاهرين عن استقالته من عضويته في حزب الليكود، وقال إنه «يصعب علي تأييد حزب لا يرى أن النقب هو جزء من دولة إسرائيل ولا يهتم بكنوز الطبيعة في الدولة».

وقال لانكزي مخاطبا نتنياهو إن «كنزا اقتصاديا للدولة يجري تهريبه إلى خارج البلاد وأنت تلتزم الصمت. يا رئيس الحكومة، أطلبك بأن تقرر أيهما أهم، سكان دولة إسرائيل أم عيदान عوفر (أحد أصحاب المصانع التي تعترض نقل إنتاجها إلى خارج البلاد). لقد لوحث خلال معركة الانتخابات الأخيرة بأنه أنت فقط من سيجني كنوز الدولة ولن ينجح للفلسطينيين بثمن رخيص، لكنك تمنح كنوز الدولة مجانا إلى عيदान عوفر. ومنذ الانتخابات لم نر أي تدخل من جانبك، إننا نريد أن نرى أفعالا وليس أقوالا فقط».

وقبول عضو الكنيست ميكي زوهار، من حزب الليكود، بالاحتجاج من جانب المتظاهرين، الذين هتفوا «بيبي إرحل».

ارتفاع نسبة البطالة

تشير معطيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي إلى أن أوضاع التشغيل في جنوب إسرائيل ساءت كثيرا في العام الماضي، وإلى أن هذا السوء أدى إلى اتساع الفجوة الاقتصادية بين سكان الجنوب وباقي مناطق البلاد.

ووفقا لهذه المعطيات، فإنه في الوقت الذي تم فيه تسجيل ارتفاع بـ ٠,٧٪ في نسبة التشغيل وانخفاض بـ ٠,٣٪ في نسبة البطالة في إسرائيل عموما، انخفضت نسبة التشغيل بـ ٠,٦٪ وبقيت نسبة البطالة على حالها في منطقة الجنوب.

وبنظرة على السنوات العشر الأخيرة، فإن نسبة البطالة في الجنوب تراجعت من ٢٠٪ في العام ٢٠٠٥ إلى ١٦,٩٪ في العام ٢٠١٤.

ويحذر رؤساء السلطات المحلية في الجنوب من أن خطة الفصل من العمل في مصانع شركة الكيماويات الإسرائيلية («كيل») من شأنها أن تنعكس سلبا في المدى البعيد على منطقة الجنوب كلها. ورغم ذلك، تظهر المعطيات أنه حتى في حال التوصل إلى تسوية بين لجان العمال ونقابة العمال العامة (الهستدروت) وبين «كيل» وتم منع فصل المئات من العمل، فإن حال التشغيل في الجنوب تظهر تراجعا متواصلا وثابتا. مقابل ارتفاع العرض للوظائف في مجالات لا تحتاج إلى تأهيل خاص وتميز باجور متدنية، ما يعني أنه لا توجد بدائل للكثير من سكان هذه المنطقة في حال فقدوا مكان عملهم الحالي.

ورغم وجود وزارة في الحكومة الإسرائيلية تحمل اسم «وزارة تطوير النقب والجليل»، إلا أن هذه الوزارة، بحسب تقارير صحافية، تفتقر إلى معطيات حول عدد المصانع التي أغلقت في الفترة الأخيرة، بينما توجد لدى وزارة الاقتصاد معلومات حول مصانع طلبت الحصول على منح حكومية فقط.

إلا أن معطيات متوفرة لدى اتحاد الصناعيين، الذي يتابع أعضاء المسجلين لديه فقط، أفادت أن ٢٥ مصنعا في الجنوب أغلقت خلال السنوات العشر الماضية، وغالبيتها في فرع النسيج. وبين هذه المصانع «مغيفوت عراد» الذي أغلق قبل نصف سنة وتم فصل عماله من العمل والبالغ عددهم ٢٤٠ عاملا. وقال موقع «يديعوت أحرونوت» الإلكتروني إن أفرادا معدودين منهم وجدوا مكان عمل جيدا.

ويعود سبب إغلاق قسم من هذه المصانع إلى انتقالها

يصدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية

مدار، قريبا

بطاقة ملكية

تاريخ من النهب والصون والاستيلاء
في المكتبة الوطنية الاسرائيلية

ترجمة: علاء حليحل



تغطية خاصة: انطلاق حكومة نتنياهو الرابعة

سيناريوهات ثبات حكومة نتنياهو الجديدة وسقوطها!

لا يستطيع نتنياهو العمل فترة طويلة مع حكومة تتركز على أغلبية حد أدنى في الكنيست كل واحد من الخيارات أمامه مليء بالعراقيل ما يجعل حكومته مهتزة*



حكومة نتنياهو الجديدة: ائتلاف صعب.

(روبيترز)

وهذا تحالف يرتكز على ٧٥ نائباً، لكنه سيشكل ضربة سياسية لحزب الليكود، الذي حصر ذاته في الانتخابات الأخيرة بشكل أكثر من ذي قبل في معسكر اليمين واليمين المتشدد، وتحالف كهذا سيكون "خزقاً للثقة" في حسابات جمهور مصوتيه، وما من شك سيدفع ثمنه نتنياهو، أضاف إلى هذا أن كتلة "الليكود" ذات الغالبية الساحقة من اليمين الأشد تطرفاً لن تقبل بحكومة كهذه.

كل السيناريوهات التي أمام نتنياهو بمثابة حقول متفجرات مزروعة، ومهما يصمد هذا السيناريو أو ذاك، سيفقد حتماً على لغم يفجره، ولذا فإن الانتخابات الإسرائيلية الجديدة مسألة وقت، وقد تكون بحسب التوقعات في غضون عامين أو حتى أقل.

بالإمكان القول إن نتنياهو بدأ في هذه الأيام رقصة الموت السياسي الأخيرة. وحكومته الجديدة أشبه بجزع ورقى قد ينهار في أي لحظة. فعلى مدى سنين نجح نتنياهو في التفرد على الأرواح العائمة كي يجتاز الأهرام السياسية، ولكنه الآن يبدو أنه وصل إلى المقطع الأكثر هيجاناً من بين الأهرام التي اجتازها، ما يجعل الأرواح العائمة أكثر اهتزازاً، فإن صمد نتنياهو في الأيام الأخيرة، وعرض حكومة جديدة مسالمة وقت، وقد تكون بحسب التوقعات في غضون عامين أو حتى أقل.

بإمكان القول إن نتنياهو بدأ في هذه الأيام رقصة الموت السياسي الأخيرة. وحكومته الجديدة أشبه بجزع ورقى قد ينهار في أي لحظة. فعلى مدى سنين نجح نتنياهو في التفرد على الأرواح العائمة كي يجتاز الأهرام السياسية، ولكنه الآن يبدو أنه وصل إلى المقطع الأكثر هيجاناً من بين الأهرام التي اجتازها، ما يجعل الأرواح العائمة أكثر اهتزازاً، فإن صمد نتنياهو في الأيام الأخيرة، وعرض حكومة جديدة مسالمة وقت، وقد تكون بحسب التوقعات في غضون عامين أو حتى أقل.

اتفاقيات الائتلاف تخلف نقاط تصادم حتمية بين أحزاب حكومة نتنياهو!

صهيونية، مؤكداً أنه يشجع الهجرة من إسرائيل. ومن الواضح أن الدافع الأكبر لبنيامين نتنياهو لبعيد طرح هذه المبادرة، هو نتيجة القائمة المشتركة الوجودية للفلسطينيين في إسرائيل في الانتخابات الأخيرة، فقد رفعت تمثيلهم من ١١ مقعداً إلى ١٣ مقعداً، وهذا مؤشر للمستقبل. ويعتقد نتنياهو أن بإمكانه وضع مقاييس للمصوتين في الخارج تستثنى العرب حملة الجنسية الإسرائيلية كمرحلة أولى، ولاحقاً ضمان أن تكون مراكز الاقتراع بعيدة عن تجمعات مركزية للعرب في الخارج، أو أن نتنياهو يبني على أنه لن تكون لدى العرب جاهزية للتصويت.

وعلى الرغم من أن جميع الكتل البرلمانية قد وقعت على هذا المشروع، إلا أنه حينما يأتي المشروع إلى الهيئة العامة سيؤثر من جديد الجدل الصهيوني-الصهيوني حوله، تماماً كما جرى حول قانون القومية الذي ساهم في تفكيك الحكومة السابقة، وهذا ما سيثير حفيظة حزب "كولانو" اعتماداً على أنه متمسك بمواقف يمينية تقليدية، فالقائدون يعارضون قانوناً كهذا، لأنه ينظرهم يشجع الهجرة من إسرائيل، كذلك ليس من الواضح ما إذا سددتم كتلتنا "الحريديم" هذا القانون، لكونه سيعكس سلباً على نسبة قوتها الانتخابية، لأن أعداد "الحريديم" المهاجرين من إسرائيل قليلة مقارنة مع نسبة العلمانيين. ويرى اليمين التقليدي ومعهم أيضاً اليسار الصهيوني، اعتماداً على جدل سابق ظهر في السنوات الأخيرة، أنه من ناحية أخلاقية، يجب عدم منح حق التصويت للمهاجرين من إسرائيل يعني منح شرعية للهجرة من إسرائيل، خاصة على ضوء حقيقة أن هؤلاء كانوا في إسرائيل واختاروا الهجرة منها، وفق كهدا يشوش الحدود بين قيم العيش في إسرائيل والعيش خارجها.

كذلك فإن حجر أساس الحركة الصهيونية هو إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في "أرض إسرائيل"، ودولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وهي الدولة الوحيدة التي فيها لليهود استقلال سياسي وشعبي يهودي، وجمع الشتات هو حجر أساس للحركة الصهيونية، ولهذا فإن منح حق التصويت للمهاجرين من إسرائيل يعني منح شرعية للهجرة من إسرائيل، خاصة على ضوء حقيقة أن هؤلاء كانوا في إسرائيل واختاروا الهجرة منها، وفق كهدا يشوش الحدود بين قيم العيش في إسرائيل والعيش خارجها.

كذلك فإن حجر أساس الحركة الصهيونية هو إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في "أرض إسرائيل"، ودولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وهي الدولة الوحيدة التي فيها لليهود استقلال سياسي وشعبي يهودي، وجمع الشتات هو حجر أساس للحركة الصهيونية، ولهذا فإن منح حق التصويت للمهاجرين من إسرائيل يعني منح شرعية للهجرة من إسرائيل، خاصة على ضوء حقيقة أن هؤلاء كانوا في إسرائيل واختاروا الهجرة منها، وفق كهدا يشوش الحدود بين قيم العيش في إسرائيل والعيش خارجها.

كذلك فإن حجر أساس الحركة الصهيونية هو إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في "أرض إسرائيل"، ودولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وهي الدولة الوحيدة التي فيها لليهود استقلال سياسي وشعبي يهودي، وجمع الشتات هو حجر أساس للحركة الصهيونية، ولهذا فإن منح حق التصويت للمهاجرين من إسرائيل يعني منح شرعية للهجرة من إسرائيل، خاصة على ضوء حقيقة أن هؤلاء كانوا في إسرائيل واختاروا الهجرة منها، وفق كهدا يشوش الحدود بين قيم العيش في إسرائيل والعيش خارجها.

السيناريوهات الأخرى، فهو أفغدور ليرمان، إلا أن الأخير صعد هجومه على نتنياهو ووصفه بأنه "مخادع وكذاب"، لكن في السياسة الإسرائيلية لا يوجد شيء مضمون وهناك "المصلحة"، وهذا يحتاج إلى وقت ولربما فقط بعد أن ينجز نتنياهو أقرار ميزانيتين.

وإذا ما أصر ليرمان على موقفه، فإن المسار الآخر هو ضم "المعسكر الصهيوني"، الذي في صلبه حزب "العمل"، لكن هناك معارضة كبيرة داخل "المعسكر" للانضمام إلى حكومة نتنياهو. حتى الآن لا يبدو أن هذه الخطوة واردة في "المعسكر الصهيوني"، الذي تتسع فيه القاعدة الرفضية للانضمام، وتراهن على تعزيز قوة ومكانة "المعسكر" في المعارضة، كي يكون بديلاً جدياً للحكم في الانتخابات اللاحقة.

هذا، فإن انضمام "المعسكر" إلى الحكومة سيؤدي إلى خروج كتلة المستوطنين "البيت اليهودي" من الحكومة. ولكن بعد ذلك مباشرة، ستبدأ حالة تناحر بين نواب "الليكود"، الذين هم بغالبيتهم الساقطة من جناح اليمين الأشد تطرفاً، وبين نواب "المعسكر الصهيوني" الذين يبدوون "اعتدالاً".

والسيناريو الثالث هو ضم كتلة "يوجد مستقبل" برئاسة يائير لبيد، لكن هذا الحزب قد ٤٠٪ من قوته البرلمانية، بعد ٢٦ شهراً فقط من الانتخابات التي سبقت، بسبب نهجه في حكومة نتنياهو السابقة، وخاصة في مسألة السياسة الاقتصادية الصقرية. وانضمام "يوجد مستقبل" سيكون مشروطاً بقبوله كل الاتفاقيات المبرمة مع كتلتي "الحريديم" و"الغناء وقانون التجنيد الإلزامي عن شبان الحريديم، وهذا يعني أن "يوجد مستقبل" سينيهي عملياً كل وجود له في الانتخابات اللاحقة.

والسيناريو الرابع الأضعف، هو أن يحدث نتنياهو انقلاباً كلياً في حكومته، بحيث يخرج من الحكومة تحالف المستوطنين "البيت اليهودي"، وكتلتي "الحريديم"، ويضم إليها كتلتي "المعسكر الصهيوني" و"يوجد مستقبل".

السابقة، وثانياً، حسابات أحزاب اليمين المتطرف التي غيرها بزيادة قوة حزبه على حسابها، وثالثاً، مجموعة نواب وزراء "الليكود" الذين لم يحصلوا على مناصب وزارية وبرلمانية تلائم طموحاتهم.

فقد اضطر نتنياهو في تركيبة الحكومة الجديدة إلى التوجه مجدداً لكتلتي المتدينين المتمزتين "الحريديم" الذين استبعدهم من حكومته السابقة كي يطبق سياسة اقتصادية صقرية تفشيفية تضرب الشرائح الفقيرة والضعيفة. والاتفاقيات التي أبرمها "الليكود" مع الحريديم فيها نقض للكثير من بنود سياسته الاقتصادية، إلى جانب إلغاء فرض الخدمة العسكرية الإلزامية على شبانهم، دفعت رئيس حزب "يسرائيل بيتينو" أفغدور ليرمان إلى خارج الحكومة، وقرار ليرمان لا يعكس "مبدئية" كما يحاول عرضها، وإنما ليرمان ينظر إلى الانتخابات المقبلة، ويراهن على كسب ثقة جمهور من اليمين المتشدد الذي يعارض "الحريديم" ويعتبرهم جمهوراً ابتزازياً يهدد مستقبل المشروع الصهيوني الأكبر (حول التناقضات ونقاط التصادم في حكومة نتنياهو الجديدة اقرا مادة أخرى في هذه الصفحة).

أما الحلقة الثانية، فهي أن نتنياهو بدأ يدفع ثمن "غدره" لطفائه من اليمين المتطرف واليمين الاستيطاني، بعد أن اتبع استراتيجية انتخابية هدفت إلى كسب جمهور مصوتين من اليمين، على حساب أحزاب المستوطنين، وأيضاً على حساب حزب ليرمان "يسرائيل بيتينو". لذا فإن ابتزاز كتلة المستوطنين "البيت اليهودي" لنتنياهو، لدى تشكيل الحكومة، والحصول على حثائب ووظائف بمستوى أكبر مما تستحق بموجب قوتها البرلمانية، كان جزءاً من تصفية الحساب. ومن المؤكد أن المستوطنين فتحوا الحساب، وسيطالبون نتنياهو بالمزيد، من خلال مطالب سياسية ومالية تزيد من الضغوط عليه خلال إدارته الحكومة الجديدة.

والحلقة الثالثة التي ستشدد على نتنياهو هي حزبه، فقد نجح نتنياهو في زيادة عدد مقاعد الليكود، بشكل فاق كل التوقعات، ٢٠ مقعداً في انتخابات ٢٠١٣ إلى ٣٠ مقعداً في الانتخابات الأخيرة، ولكن هذا شمل عدداً من الشخصيات يفوق بكثير عدد المناصب الوزارية والبرلمانية الهامة التي تبقت لحزب الليكود بعد ما تم توزيع الحثائب والمسؤوليات على الكتل المشاركة في الحكومة.

وهذا المشهد قاد إلى اتساع حلقة "خائب الأمل" من نتنياهو، وقد نشهد لاحقاً اصطفاكات في داخل حزب "الليكود" تهدف للإطاحة بنتنياهو من رئاسة الليكود، عند توجهه إلى الانتخابات البرلمانية المقبلة، ونذكر من هذا الفريق غلعاد إردان وسيلفان شالوم وتساخي نهفيي وأفي ديختر، ويأتيهم من خارج الكتلة البرلمانية غدعون ساعر، واصطفاك كهذا قد يجد له أسماء أخرى لاحقاً.

سيناريوهات توسيع الحكومة

الخطوة الأولى التي قد يسارع لها نتنياهو في الأيام المقبلة، هي محاولة سنن ما يعرف باسم "القانون النرويجي"، الذي يجيز للوزير أن يستقبل من عضوية البرلمان، ليدخل مكانه المرشح التالي في لائحة حزبه البرلمانية، وفي حال استقال الوزير من منصبه الوزاري فيحق له العودة إلى عضوية البرلمان، مقابل خروج من دخل مكانه.

وورد هذا الاقتراح في الاتفاقيات بين "الليكود" وكل الكتل البرلمانية المشاركة، ولكن نتنياهو يعرض مشروعاً مقلداً، بشكل قد يضمن له استبدال ثلاثة أو أربعة نواب، وهذا يعطيه متنفساً محدوداً في الحراك البرلماني، وهذا يبقى تحركاً تكتيكياً لا أكثر يهدف إلى زيادة عدد النواب الذين بإمكانهم البقاء لوقت أكثر في مبنى الكنيست، وحماية قرارات الحكومة عند التصويت عليها في الهيئة العامة واللجان البرلمانية.

أما حيل الخلاص الأكثر أماناً لنتنياهو ليثبت حكومته لفترة أطول من باقي

كتب برهوم جرابسي:

تعد حكومة بنيامين نتنياهو التي حصلت على "ثقة الكنيست" في الأسبوع الماضي، الثالثة من بين الحكومات الإسرائيلية الـ ٣٤ التي ارتكزت عند التصويت عليها في الكنيست على ٦١ نائباً من أصل ١٢٠ نائباً، وآخر حكومة كهذه شكلها مناحيم بيغن في العام ١٩٨١، قبل أن يوسعها لاحقاً. وهناك إجماع على أن حكومة كهذه لن يكون بإمكانها أن تصمد طويلاً، وسيحتاج نتنياهو إلى توسيعها بكتلة أخرى على الأقل، لأنه إذا اعتمد على التناقضات بين كتل المعارضة فإن داخل حكومته تناقضات لا تقل أهمية، وستؤدي إلى إقلاق جدية تهدد بقاء الحكومة.

وما بدأ لنتنياهو مع صدور النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية بمثابة انتصار شخصي له، بات اليوم مصدر هزيمة، أو بصيغة أدق بداية النهاية السياسية له، فليس فقط أن حكومته لن يكون بإمكانها الصمود حتى الموعد القانوني للانتخابات اللاحقة، خريف العام ٢٠١٩، بل إن مكانة نتنياهو في حزبه "الليكود" شهدت اهتزازاً، وستشدد هذه الاهتزازات أكثر لاحقاً، على ضوء اتساع فريق "الخائب الأمل" في "الليكود"، إن كان من حازوا على مناصب وزارية، أو أولئك الذين بقوا خارج الحكومة، أو الذين دفع بهم نتنياهو لينسحبوا من الحياة البرلمانية كلياً.

فقد ظهر نتنياهو منذ الإعلان عن التوجه إلى انتخابات برلمانية مبكرة، بعد ٢٦ شهراً من سابقته، كمن يمسك بالأوراق جيداً في داخل حزبه، فشكّلت لائحة انتخابية قريبة جداً مما أرادها، واتبع استراتيجية انتخابية شرسة ضد حلفائه الطبيعيين من أحزاب المستوطنين واليمين المتطرف، ونجح في تضخيم قوة "الليكود" بشكل فوق المتوقع، على حساب حلفائه.

وأظهرت نتائج الانتخابات أن نتنياهو قادر على تشكيل حكومة ثابتة، تتركز على ٦٧ نائباً من أصل ١٢٠ نائباً، وبسبب التناغم السياسي القاهر بينها، بدت احتمالات صمود الحكومة حتى الموعد القانوني للانتخابات التالية، في خريف العام ٢٠١٩، أكثر من أي حكومة أخرى شكلها نتنياهو، إلا أن نتنياهو اطمأن كثيراً لنتيجة الانتخابات، دون أن يأخذ بعين الاعتبار تضارب المواقف على صعيد القضايا الداخلية، وحاجة كل واحدة من الكتل البرلمانية إلى التمسك بخط سياسي وحزبي، يضمن لها البقاء على الساحة السياسية لفترة أطول.

وعلى أساس تلك الحسابات، قرر أفغدور ليرمان عدم الانضمام إلى الحكومة، في حين رأى تحالف أحزاب المستوطنين "البيت اليهودي"، الذي خسر أكبر عدد من المقاعد لصالح نتنياهو في الانتخابات الأخيرة، أن هذا هو الوقت المناسب لبدء عملية تصفية الحساب وإعادة الاعتبار لهذا التحالف، فابتز نتنياهو بغير جملة ضعيماً داخل حزبه "الليكود".

كما لم يأخذ نتنياهو بعين الاعتبار وجود من بقدرته التمرد عليه في "الليكود"، فقد داب نتنياهو على تصفية كل من له احتمال بأن ينافس على رئاسة الحزب أنياً أو حتى مستقبلاً، وهذا ما فعله مع دافيد ليغي، ثم مع سيلفان شالوم قبل سنوات، ومع غدعون ساعر الذي غادر السياسة قبل أقل من عام، وما هو يفعل الأمر ذاته مع غلعاد إردان، الذي حصل على المركز الأول في الانتخابات الداخلية في الحزب، رغم أن شخصية إردان ليست من ذلك الصنف القادر على القيادة.

وقرر إردان البقاء خارج حكومة نتنياهو، بعد أن لم يحصل على حقيبة وزارية تلائم مكانته في الليكود، ورغم أن احتمالات عودة إردان إلى الحكومة كبيرة جداً، إلا أن هذا يبني أساساً على أن نتنياهو الضعيف برلمانياً، ينتظره مواجهات أكبر مما يتوقع في حزبه "الليكود".

ثلاث حلقات تواجه نتنياهو

يواجه نتنياهو ثلاث حلقات تشد خناقها عليه: أولاً، تركيبة الائتلاف التي تلزمه بنقض سلسلة قرارات اقتصادية و"يهودية" اتخذها في الدورة

أن القانون سي طرح من جديد مسألة "من هو يهودي"، وهي قضية تعلق وتخبو من حين إلى آخر، كما أن القانون بطابعه العنصري يخلق حالة حرج لليهود في أوطانهم في العالم. كذلك في الائتلاف الحالي تتحفظ كتلتا المتدينين المتمزتين "الحريديم" من القانون، من جوانب الشريعة اليهودية، فالحريديم يتخوفون من طابع القوانين "الدستورية"، أو تلك التي يطلق عليها مصطلح "قانون أساس"، فمثلاً نص قانون "القومية" المتداول، يقول إن الكيان الإسرائيلي الحالي هو دولة اليهود في العالم، وهذا ينقض رواية "مملكة إسرائيل" التوراتية، التي سيقمها المسيح حينما يأتي إلى العالم مرة لولة، ولكن الحريديم لا يجاهرون بهذا الخلاف، ويتكفون بالقول إن مكانة الشريعة ليست بالقدر الكافي في هذا القانون.

كذلك فإن حزب "كولانو" (كلنا) يعارض القانون، من وجهة نظر اليمين العقائدي التقليدي، ويرى أن لا حاجة لإسرائيل به، ويهدف لتجاوز هذه العقبة، اتفق حزب "الليكود" مع شركائه على تشكيل لجنة من وزراء ومختصين للبحث في صيغة مقبولة، وحسب محللين، فإن هذه اللجنة ستكون مهمتها "قبر القانون"، وعدم عرضه في الدورة البرلمانية الحالية. لكن نواب الائتلاف سيواجهون حرجاً، إذا ما قرر أفغدور ليرمان طرح القانون من صفوف المعارضة، بهدف ضرب الائتلاف الحاكم، وهذا سيخلق خلافاً في داخل الائتلاف، وكان ليرمان قد هد في ذات اليوم الذي أعلن فيه انسحابه من المفاوضات الائتلافية، أنه سيرى المبادرين للقانون من كتلتي "الليكود" و"البيت اليهودي" يعارضون مبادرة حزبه ل طرح "قانون القومية".

الجهاز القضائي والمراكز الحقوقية

أحد الأهداف المركزية التي وضعها نتنياهو لنفسه منذ سنوات، ومعها أحزاب اليمين المتطرف و"الحريديم"، هو ضرب مكانة المحكمة العليا، والجهاز القضائي برمته، فبالنسبة للمحكمة العليا، يريد نتنياهو واليمين المتطرف سحب الصلاحيحة المطلقة للمحكمة بنقض قوانين أقرها الكنيست، ويقترح نتنياهو قانوناً يجيز للكنيست سن القانون ثانية، دون إمكانية أن تنقض المحكمة مرة أخرى، وهذا بند ورد في الاتفاقيات مع كتلتي "الحريديم" "شاس" و"يهودت متوراة"، وكتلة المستوطنين "البيت اليهودي"، إلا أنه غاب عن الاتفاق مع كتلة "كولانو"، ويظهر مكانه بند يؤكد رفض "كولانو" له، وفي هذه القضية، لا يحظى نتنياهو بأغلبية، حتى لو تلقى دعماً من ليرمان وحزبه، ويشار هنا إلى أن الخطوط العريضة للحكومة، التي عرضها نتنياهو على الكنيست، غاب عنها اهتمام الحكومة بالحفاظ على الجهاز القضائي واستقلالته.

والبند الآخر، هو طلب نتنياهو ومعها اليمين المتطرف بتغيير تركيبة لجنة تعيين القضاة، بحيث يزيد من تمثيل الجانب السياسي ويحول إلى أغلبية في اللجنة، ما يعني تسييس عملية اختيار القضاة، أكثر مما هو قائم حالياً، وهذا

يبدو أن العقبة الأساسية التي ستكون أمام حكومة بنيامين نتنياهو الرابعة، التي منحها الكنيست في الأسبوع الماضي ثقته بأغلبية هشة، هي القاعدة اأوطانفدية التي تتركز على ٦١ نائباً من أصل ١٢٠ نائباً، ما سيخلق مصاعب كثيرة خلال العمل البرلماني، وستتعاطف هذه العقبة على ضوء نقاط التصادم العديدة في قضايا داخلية لا اتفاق حولها، مثل التعامل مع الجهاز القضائي، وضرب المراكز الحقوقية، و"قانون القومية"، وحتى قانون منح حق التصويت في الانتخابات البرلمانية لحملة الجنسية الإسرائيلية في الخارج.

وفي المرحلة الأولى، ويهدف لتجاوز عقبة قاعدة الائتلاف الضيقة، قد يسارع نتنياهو إلى سن القانون الذي يعرف باسم "القانون النرويجي"، وهو الذي يتيح للوزير أن يستقبل من عضوية البرلمان ويبقى وزيراً، ليدخل مكانه عضو آخر إلى البرلمان من لائحة كتلة حزبه البرلمانية، وفي حال استقال الوزير من منصبه خلال الولاية البرلمانية، يحق له العودة إلى عضوية البرلمان، مقابل خروج من دخل مكانه.

ويقترح نتنياهو حتى الآن سن "قانون نرويجي جزئي"، بحيث يقتصر تطبيق القانون على وزير واحد لكل كتلة برلمانية لديها حتى ١٢ مقعداً برلمانياً، وفي حال تم عرض الاقتراح، فقد نراه أوسع مما أرادته نتنياهو بدايةً، وهذا يتيح للائتلاف مجال عمل أوسع بقبول، أمام اضطراب الوزراء للتفكير عن جلسات الهيئة العامة للكنيست.

ولكن في كل الأحوال فإن نتنياهو لا يستطيع الاستمرار بالعمل في ظل ائتلاف ضيق، خاصة على ضوء سلسلة من التناقضات في المواقف بين كتل الائتلاف في قضايا تطف على رأس أولويات نتنياهو وحزبه الليكود، ولكنها لا تحظى بإجماع ائتلافه، وقد يستعين نتنياهو من حين إلى آخر بدعم افتراضي، ولكن ليس مضموناً، من حزب "يسرائيل بيتينو" بزعامة أفغدور ليرمان، الذي قد يقرر في مرحلة متأخرة الانضمام إلى حكومة، وضمان استقرارها لفترة أطول.

"قانون القومية"

كان مشروع قانون "إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي" في العالم، موضع خلاف مركزي في ائتلاف حكومة بنيامين نتنياهو قبل الحالية، ولكن هذا الخلاف بقي مغفلاً نظراً لما فيه من "حرج" للمجتمع اليهودي، فالائتلاف الحاكم كان فيه إجماع حول بنود هذا القانون العنصرية التي تضرب الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده، ولكن من جهة أخرى، فإن مركبات الائتلاف اختلفت في ما بينها حول بنود أخرى في القانون، وأولها مكانة الشريعة اليهودية، إذ حسب عرض نتنياهو وأحزاب المستوطنين، فإن الشريعة هي مرجعية القضاء والقانون حيث وجدت ثغرة لا تتجاوز على الحالة الماثلة أمامها، إضافة إلى أن نص القانون يثبت كلياً سلسلة من قوانين الاكراه الديني.

أضف إلى هذا، أن اليمين العقائدي التقليدي رفض القانون، ولم ير فيه حاجة، لما فيه من جوانب تستثير قلق أبناء الديانة اليهودية في العالم، مثل

ماذا يريد نتنياهو؟

***نتائج المفاوضات الائتلافية الحكومية هي انعكاس لعدم جاهزية رئيس الحكومة للإصرار على أي مبادئ لديه**

لا يبدو أن هذا يقلق نتنياهو والسؤال: كيف سيقود إسرائيل بانطلاقات ومبادرات اقتصادية؟

كذلك ليست لديه استراتيجية لدمج المتدينين المتزمتين "الحريديم" في سوق العمل، وبعد أن صادق في الحكومة السابقة على سلسلة إجراءات كان من شأنها أن تدفع بالحريديم إلى سوق العمل، تراجع عن هذه الإجراءات في اتفاقيات الائتلاف التي وقعها في الأيام الأخيرة.

كما أنه ليست لديه أية استراتيجية لدمج المواطنين العرب في سوق العمل. فمن ناحية يدعو نتنياهو لضم العرب إلى سوق العمل، ومن ناحية ثانية يطلق تصريحات تمس بالعرب، مثل نسبة التصويت بينهم، وهذا بعد ذاته مؤشر لنواياه بإقصائهم عن المجتمع.

وبالإمكان رؤية أن مسألة مشاريع البنى التحتية قريبة إلى قلبه، وبالفعل بالإمكان القول إن إسرائيل تشهد فترة في مجال البنى التحتية، وهذا يسجل لصالح نتنياهو في الكثير من المجالات. لكن من ناحية أخرى، فإن نتنياهو تقاعس عن احراز تقدم في مجالات أخرى، مثل اصلاحات في شركة الكهرباء الحكومية، كما أنه لم يتدخل بكامل قوته في مسألة الاحتكارات في قطاع الغاز.

في المحصلة نقول إن نتنياهو أبدى عدم اهتمام قاطع بالمواضيع الاجتماعية الحارقة، مثل الجدل حول الاصلاحات في قطاع الصحة، أو الجدل حول الضمان الاجتماعي للمواطن الإسرائيلي، ومكافحة الفقر، كما ورد في توصيات لجنة "الألوف"، وكذا أيضا بالنسبة للإصلاحات في جهاز خدمات الدولة، التي هدفت إلى زيادة نجاعة العمل.

إن القائد غلبه العناس، وهو يصح فقط حينما يذكرون له موضوع المشروع النووي الإيراني، أو مسألة المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، ولكن بعد ذلك يعود إلى العناس أمام كل موضوع آخر. وهو يبدي تكاسلا أمام المشاريع السياسية، ولا يبادر إلى اصلاحات جوهرية، ولا حتى يطلق شعارات لأمعة تجاه القضايا الاجتماعية، وببساطة فهو لا يناقش من أجل شيء. فحتى في الاتفاقيات الائتلافية لم يظهر أي بند قاتل من أجل نتنياهو بكل قوته، لربما باستثناء مطلبه السيطرة على الإعلام، وكما

يبدو من أجل حماية صحيفة "يسرائيل هيوم".

إن نتائج المفاوضات الائتلافية تبدو كهرمية لحزب الليكود، وهي إثبات لغياب جاهزية نتنياهو للإصرار على المبادئ، وعمليا ظهر نتنياهو كمن لا يهجه شيء سوى أن يبقى رئيس وزراء، ولذا سيكون من الصعب عليه قيادة دولة إسرائيل، وإحداث اختراقات في مجالات مختلفة.

(ن صحيفة "ذي ماركر" - بتصرف)

وبالامكان القول إن العملية الانتحارية التي نفذها نتنياهو في ولايته ووزيراً للمالية، فتحت الطريق أمامه لرئاسة الحكومة مجددا. فالإجراءات الشجاعة التي اتخذها كوزير للمالية وضعته في مكانة السياسي الذي لديه رؤية. وما من شك في أن نتنياهو كان من السياسيين كاريكييل شارون، الذين بلوروا إسرائيل في العقد الماضي.

ومنذ اللحظة التي وصل فيها نتنياهو إلى القمة، وبدأ يقطف ثمار نجاحه، بدأت عملية تراجع.

فمنذ العام ٢٠٠٩ وهو يتولى منصب رئيس الوزراء بشكل متواصل، ست سنوات، على رأس حكومتين، وهو الآن يواصل على رأس الحكومة الثالثة على التوالي، وفي كل السنوات السابقة تلاشت الشخصية الكاريزمية لدى نتنياهو، لتحل محلها الشخصية الضبابية. فماذا يريد نتنياهو؟ وإلى أين يأخذ مقود دولة إسرائيل؟.

في السنوات الست الأخيرة وقعت الكثير من الأحداث التي أثرت على نهج نتنياهو، ومن بينها الأزمة الاقتصادية في العام ٢٠٠٨، التي فرضت عليه لجم خطته للتخفيض الضريبي. ثم حملة الاحتجاجات الشعبية في صيف العام ٢٠١١، التي أوضحت أن الجمهور قد مل وكره السياسة "النيو ليبرالية"، وطالب الجمهور بتوسيع نطاق الخدمات الحكومية. وخضع نتنياهو مضطرا إلى سلسلة إجراءات ولكن مقابل رفع ضرائب.

لكن لاحقا، وعلى الرغم من أن إسرائيل نجحت في تجاوز الأزمة الاقتصادية التي نشبت في العام ٢٠٠٨، بفضل السياسة الاقتصادية التي وضعها نتنياهو في العام ٢٠٠٣، إلا أن هذا النجاح لم يعكس في نسب النمو الاقتصادي، التي عادت لتكون منخفضة في السنوات الثلاث الماضية، والرابعة الحالية. كما أن العجز في الموازنة العامة عاد ليقفز عن نسبة ٢,٢٥٪. ما يعني أن نجاح نتنياهو في الفترة الأكثر صعوبة، لم يستمر في الفترة الأخيرة.

من دون استراتيجية اجتماعية

قسم من هذا الفشل على الأقل يعود إلى غياب استراتيجية اقتصادية اجتماعية واضحة، يطرحها رئيس الوزراء، فقد غاب حماسه السابق لتقليص الضرائب، وحتى أنه بات يؤيد إجراءات معاكسة، مثل اقتراح تقليص ضريبة المشتريات على المواد الأساسية، وتخفيض الضريبة ذاتها بشكل عام. ولا يبدو أنه سيحافظ على أهداف الميزانية التي وضعها للعام الجاري، وعجز الموازنة ارتفع إلى نسب أعلى.

مؤسسة الضمان الاجتماعي تحذر من احتمال تناهي الفقر بين المسنين بسبب شكل توفير التقاعد!

للنساء من ٦٢ عاما اليوم إلى ٦٤ عاما. وللرجال من ٦٧ عاما إلى ٦٨ عاما، وهناك من يطالب برفعه إلى ٧٠ عاما. نظرا لاستمرار ارتفاع معدل الأعمار في إسرائيل، وهذا يعني أن إسرائيل تسعى ليكون فيها أعلى سن تقاعد، فحتى الآن التزويج وحدها فيها سن التقاعد ٦٧ عاما، بينما في الولايات المتحدة الأميركية ٦٦ عاما، والمانيا ٦٥ عاما وسويسرا ٦٥ عاما للرجال و٦٤ عاما للنساء، بينما اليونان، لديها جيل التقاعد كما كان في إسرائيل على مر عقود، وهو ٦٥ عاما للرجال و٦٠ عاما للنساء، وفي اليابان ٦٠ عاما للجنسين، أما معدل التقاعد في دول منظمة OECD فهو ٦٤ عام للرجال و٦٣ عاما للنساء.

والهدف هو إبعاد المتقاعدين عن مخصصات الشيخوخة التي يحصل عليها المسنون من مؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية عدا رواتب التقاعد، لأن فرص العمل في هذا الجيل المتقدم شبه معدومة، وفق سلسلة من التقارير التي تؤكد أن العاطلين عن العمل بعد عمر ٤٠ عاما، يبدأون في مواجهة صعوبة في الانخراط في سوق العمل، وهذه الظاهرة تستنفذ أكثر من ٤٥ عاما، وأكثر من ذلك بعد ٥٠ عاما. وقالت تقارير إن ١٣٪ فقط ممن هم فوق عمر ٦٠ عاما في إسرائيل منخرطون في سوق العمل.

الضخمة لكبار الأثرياء، بالشروط المسهلة، لتكون توفيرات الناس البسيطة عرضة للخسائر، في حين أن ما يظالها من أرباح يكون جزئيا، فيما تصب الأرباح الأكبر في جيوب كبار المستثمرين، وتكشفت في هذا المضمار قضايا فساد، أقرب إلى نهب أموال الجمهور الواسع، وإحدى هذه القضايا تدور الآن في المحاكم الإسرائيلية.

وما حدث هو أن جزءا كبيرا من قيمة الصناديق وأرباحها رهن بأرباح البورصات وأسواق المال، وفي سنوات الأزمات الاقتصادية غالبا ما تخسر هذه الصناديق نسبا جديدا من قيمتها، هي خسائر مباشرة للمواطنين أصحاب التوفيرات.

وقال مور يوسيف إنه يجب تغيير الطريقة لضمان توفيرات العاملين، وأن تكون ضمانات حكومية على الأقل لنسبة كبيرة من تلك التوفيرات، التي تضمن مردود حد أدنى لهم، وعدم ابقاء أموال التقاعد هنا فقط لأرباح البورصات، كما دعا مور يوسيف إلى زيادة مخصصات الشيخوخة بما يزيد عن ٢٥٠ دولارا للفرس، وفي المقابل رفع سن التقاعد للرجال والنساء إلى سن ٧٠ عاما. وقال إن استمرار ارتفاع معدل الأعمار سيجعل مؤسسة الضمان الاجتماعي مستقبلا عاجزة عن دفع المخصصات.

وتسعى وزارة المالية منذ سنوات طوال لرفع جيل التقاعد، خاصة

بقلم: ميراف أربلوزروف

هاكم الغز: ماذا يريد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو؟.

نحن لا نقصد السؤال عما يريد نتنياهو انجاز، فمن الواضح كليا أنه يريد الاستمرار والصمود في منصبه رئيسا للحكومة، ومن الممكن أنه يطمح أيضا إلى كسب رقم قياسي سجله دافيد بن غوريون، كالشخص الذي كان رئيس وزراء لأكثر عدد من السنوات، من بين رؤساء وزراء إسرائيل- ١٣ سنة. ومن أجل تحقيق هذا، على نتنياهو أن يبقى في منصبه في هذه الولاية البرلمانية حتى الموعد الأخير الذي ينص عليه القانون (أربع سنوات ونصف السنة من الآن).

واضحة لنا طموحات نتنياهو الشخصية، وهي مفهومة وشرعية، وعادة فإن السياسيين الطموحين مرغوبون. ولكن ما ليس واضحا اطلاقا، هو طموحات نتنياهو الوطنية، بمعنى ماذا يريد تحقيقه لأجل الدولة؟، وما هي أهداف حكومة إسرائيل؟، وإلى أين يريد الذهاب بهذه الدولة؟.

من المخرج جدا أن تكون طموحات نتنياهو الوطنية محجوبة عن الأنظار، وهذا يجرح نتنياهو أيضا، الذي كان في الماضي واضحا جدا. فبين العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٥ حينما كان وزيرا للمالية في حكومة أريئيل شارون، قاد اقتصاد إسرائيل، وكانت لديه استراتيجية واضحة لكلي. وأخذ نتنياهو مقود الاقتصاد بيديه، في واحد من أكثر الأوقات صعبة، في أوج الانتفاضة الثانية، وحينما كانت إسرائيل تشهد الأزمة الاقتصادية الأصعب، منذ فترة التقشف. وعمليا ففي العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٢ كانت إسرائيل في ركود اقتصادي تاريخي. واستلزم الأمر سياسيا انتحاريا كي يتولى حقيبة المالية في تلك الفترة الصعبة.

وأخذ نتنياهو على عاتقه المهمة الأكثر صعوبة، وفعل هذا بإصرار وشجاعة، من أجل اتخاذ اقتصاد إسرائيل، وفي هذا السياق طبق نتنياهو رؤيته "النيو ليبرالية"، مثل حكومة صغيرة (ميزانية)- تقليص المخصصات الاجتماعية، وبالتالي تقليص الضرائب. وفي تلك السنوات، لم يكن بالإمكان أن يرتكب نتنياهو خطأ في نواياه، فقد اتخذ القرارات المطلوبة من أجل استقرار الاقتصاد الإسرائيلي، بما في ذلك اتخاذ القرارات الأكثر صعوبة، التي تقتطع من اللحم الحي. وكان نتنياهو في تلك السنوات يعمل على أساس قناعة أنه ينقذ اقتصاد الدولة، واتخذ قرارات كان من شأنها أن تضره سياسيا، ولكنه أبدى إصرارا من أجل مستقبل إسرائيل.

حذر المدير العام لمؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية (مؤسسة التأمين الوطني) شلومور يوسيف من أن شكل توفير التقاعد المتشتر منذ ما يزيد عن عقد من الزمن، من شأنه أن يرفع نسبة الفقراء من بين المسنين بنسب هائلة جدا. إلا أن مور يوسيف دعا أيضا إلى رفع جيل التقاعد، وجعله ٧٠ عاما للرجال والنساء، مدعيا أنه على ضوء ارتفاع معدل الأعمال فإن مؤسسته ستكون عاجزة عن دفع مخصصات الشيخوخة.

فقبل أكثر من عقد من الزمن جرى توسيع نطاق عمل صناديق التقاعد التراكمية، بمعنى أن المتقاعد حينما يصل إلى جيل التقاعد، أو قبل ذلك إن طلب، يحصل على ما تم توفيره في الصندوق، من دون ارتباط بحجم راتبه في السنة الأخيرة لتقاعده، ففي الماضي كان النمط السائد هو أن يتلقى المتقاعد ٢٪ من راتبه عن كل سنة عمل. وبنسبة أقصاها ٧٠٪ من راتبه في العام الأخير لعمله، وهذا مستمر طالما بقي على قيد الحياة، ثم شريكة، شريك حياته يتقاضى ٦٠٪ من ذلك الراتب التقاعدي.

لكن ليس هذا فحسب، بل إن إسرائيل بدأت قبل أكثر من ١٠ سنوات، بتعويم أموال صناديق التقاعد في أسواق المال، وباتت مصدرا للقروض

موجز اقتصادي

تراجع التضخم في الثلث

الأول بنسبة ٠,٧٪

سجل التضخم المالي في شهر نيسان الماضي ارتفاعا موسميا بنسبة ٠,٦٪، ورغم أن هذا الارتفاع الثاني بعد ارتفاع شهر آذار إلا أن التضخم المالي بقي في هذا العام "سلبيا" وقد سجل في الأشهر الأربعة الأولى تراجعها اجماليا بنسبة ٠,٧٪.

كما أن هذا الارتفاع أبقى التضخم سلبيا، لإجمالي التضخم في الأشهر ال١٢ الأخيرة بنسبة ٠,٧٪، ما يعني أن التضخم ما زال بعيدا عن الحد الأدنى المطلوب في السياسة الاقتصادية، ١٪، والأقصى هو ٣٪.

ومن غير المتوقع أن يتخذ بنك إسرائيل المركزي قرارا برفع الفائدة البنكية، التي ترسو منذ ثلاثة أشهر عند نسبة (٠,٢٪). خاصة وأن التوقعات لحركة التضخم في الشهر الجاري أيار، وأشهر الصيف المقبلة، ستكون طفيفا، ما قد يقيي التضخم دون الحد الأدنى المطلوب.

وتأثر تضخم نيسان الماضي بارتفاع الأسعار للبضائع الموسمية، وخاصة الخضار بنسبة ٧٪ والفواكه بنسبة ١٥٪، إضافة إلى الملبوسات والأحذية بنسبة ٦٪.

ويحذر محللون من أن استمرار تراجع التضخم سيعني وقف انتاج عدد من المرافق، ما سيقود إلى فصل عمال، وادخال الاقتصاد الإسرائيلي إلى أزمة من نوع آخر، ترتفع فيها نسب البطالة التي تواصل تسجيل نسبة منخفضة بنحو ٥,٧٪ بالمعدل.

رفع الضرائب على الكحول أدى

إلى تراجع مداخيل الضرائب

بين تقرير جديد لسلطة الضرائب أن رفع الضرائب بنسبة حادة على المشروبات الكحولية أدى إلى تراجع مداخيل سلطة الضرائب من الضرائب على الكحول في العام ٢٠١٤ بنسبة ١٣٪ عن العام ٢٠١٣، رغم أن الضرائب ارتفعت في منتصف العام ٢٠١٣ على المشروبات الكحولية بنسبة ٤,٥٪.

ويقول التقرير إنه منذ العام ٢٠٠٩ وحتى النصف الثاني من العام ٢٠١٣، ارتفعت الضرائب على المشروبات الكحولية بنسبة ٨,٩٪، وحوالي نصف هذه النسبة تم رفعها في العام ٢٠١٣، وبذلك ارتفعت الضريبة على المشروبات من ٣٧٪ إلى ٧٠٪، إلا أن هذا الارتفاع الحاد لم يعكس في مداخيل الضريبة، بل على العكس فقد تراجعت هذه المداخيل.

في حين كان مدخول خزينة الضرائب من المشروبات الكحولية في العام ٢٠١٠ حوالي ٤٠٨ ملايين شيكل، ارتفعت تدريجيا على العام ٢٠١٣ إلى ما يلامس ٦٠٠ مليون شيكل، إلا أنها هبطت في العام التالي ٢٠١٤ إلى ٥٢٢ مليون شيكل، أي بنسبة ١٣٪ عن العام الذي سبق. وحسب التقديرات، فإن التراجع ناجم عن عدة عوامل، من بينها تقليص استهلاك هذه المشروبات، ولكن أيضا سعي المستهلكين إلى انتاج مشروبات كحولية بيتية، أو في مصانع صغيرة خاصة، فتجيب عن نظر سلطات الضرائب، رغم ما تحمله هذه المصانع من أخطار صحية.

ويذكر أن الاستخدام البديل يسري أيضا على قطاع التدخين، إذ تنتشر ظاهرة تدخين السجائر المصنعة ديويدا، أو حسب التسمية المتداوله "دخان عربي"، أيضا في الشارع الإسرائيلي، وفي غالبيةه تجارة بعيدة عن سلطات الضرائب.

الحكومة تتراجع عن قيود

الاحتكارات على شركات الغاز

أكدت مصادر إسرائيلية أن الحكومة تراجعت من حيث الجوهر عن مطالبتها لشركتي "نوبل إنرجي" الأميركية، و"ديلك" الإسرائيلية بتفكيك احتكاراتها في حقول الغاز التي تسيطر عليها إسرائيل في البحر الأبيض المتوسط. وسترفع الحكومة بعض القيود على تصدير الغاز، التي تؤثر على الصفقة مع مصر. في حين طالبت شركة "إنرجي" بأن تكون صفقة الغاز إلى الأردن على حساب الغاز المخصص للسوق الإسرائيلية، كي تزيد صادرات الغاز لدول أخرى في العالم.

وكانت أنباء تحدثت في الأيام الأخيرة عن أن حكومة بنيامين نتنياهو أبدت تراجعها شبه نهائي عن قرارات المسؤول عن قيود الاحتكارات في وزارة المالية الإسرائيلية، التي كانت تهدد مستقبل عمل شركتي "ديلك" الإسرائيلية، و"نوبل إنرجي" الأميركية، والتي أبرمت صفقة بيع الغاز إلى الأردن. وادت هذه القرارات التي صدرت في مطلع العام الجاري إلى أزمة بين الشركتين والمؤسسة الإسرائيلية، في حين هددت "نوبل إنرجي" بالتوجه إلى المحاكم الدولية، في حال أصرت إسرائيل على تنفيذ قرارات مسؤول قيود الاحتكارات.

وبحسب ما نشر في الصحافة الاقتصادية، فإن الحكومة الإسرائيلية قررت عمليا إلغاء قرارات المسؤول لديها عن الاحتكارات، كما قررت التراجع عن بعض شروطها لتصدير الغاز، ومن بينها عدم ربط حقول الغاز بمحطة تجميع مصرفية عند شواطئ صرعا سيناء، متوقعة عن العمل منذ سنوات، قبل أن يتم ربط حقول الغاز تلك بالشاطئ الإسرائيلي. ومن شأن هذا التراجع أن يسرع عملية الربط بالمحطة المصرية، وبالتالي توسيع نطاق تصدير الغاز.

وقالت صحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية التابعة لصحيفة "هآرتس" إن شركة "نوبل إنرجي" طالبت الحكومة الإسرائيلية بأن تكون صفقة الغاز إلى الأردن على حساب الغاز المخصص للسوق الإسرائيلية، وكانت الشركة قد تقدمت بطلب مماثل قبل عامين ووافق عليه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ومن كان وزير المالية في حكومته يائير لبيد، إلا أن وزير الطاقة في حينه سيلفان شالوم رفض هذا الطلب، وتقرر تأجيل البحث به. وقررت "نوبل إنرجي" طرح الطلب مجددا، متذكرة بأن قرارا كهذا سيجتيع لها زيادة صادرات الغاز.

وقالت الصحيفة ذاتها إن الحكومة لم توافق بعد على طلب شركة "نوبل إنرجي"، ولكن "ليس من المؤكد أن تصر الحكومة على موقفها الرافض".

موقف جديد للحكومة يكسر احتكار إصدار شهادات «الحلال»!

***موقف الحكومة قد يكون فاتحة لمعركة جديدة بين المؤسسة الدينية والمتزمتين**

من جهة وأصحاب المصالح والجمهور العام من جهة أخرى*

صرف زائد لدى تجهيز المطاعم على أنواعها وشبكات تسوق المواد الغذائية، وكل ما هو مرتبط بمسألة "الحلال".

كذلك فإن من هذه الأنظمة المشددة ما يتسبب بإتلاف آلاف أطنان كثيرة من المواد الغذائية سنويا، ما يساهم أكثر في رفع الكلفة وبالتالي الأسعار.

وقال أحد الأبحاث إن أحد الحواجز الأساسية التي تتف أمام خفض الأسعار في سوق الغذاء الإسرائيلية، وما زال يعرقل إحداث إنجازات في هذا المجال، هو احتكار أنظمة الحلال بيد الحاخامية الكبرى في إسرائيل، وهذا نابع من أن الحاخامية الكبرى تريد الاهتمام أولا بتشغيل أعضائها، وتكسب تكاليف مالية كبيرة، مقابل "خدمات الحلال" هذه، ما يؤدي في كثير من الحالات إلى أن الكثير من المنتجين في العالم يرفضون العمل مع السوق الإسرائيلية.

وطالبت الكثير من المؤسسات المالية ومنها وزارة المالية بتقليص كلفة "الحلال".

ويقول مستوردون للحوم إن استيراد اللحوم من أميركا اللاتينية يستوجب إرسال ما بين ١٠ إلى ١٤ رطل دين يهوديا إلى كل مسلخ سيتم الاستيراد منه، وكلفة كل رطل دين كهذا تتراوح ما بين ٦ آلاف إلى ٧ آلاف دولار شهريا إضافة إلى تكاليف أخرى، ما يعني كلفة شهرية تصل إلى ١٠٠ ألف دولار، من أجل استيراد ٥٠٠ طن من اللحوم المجفدة.

ما يوحي بكلمة "حلال" (كاشير)، وهي حكر على المؤسسة الدينية،

فاعترضوا وقدموا التماساتهم للمحكمة العليا.

واعترضت أوساط حقوقية موقف الحكومة الجديد هذا خسارة للمؤسسة الدينية، لأنه عمليا يخلق وضعاً جديدا، يجيز لمن يريد الاستغناء عن "شهادة الحلال"، ويستخدم كل ما هو بديل، الأمر الذي أثار غضب المؤسسة الدينية، ومعها المتدينين المتزمتين "الحريديم"، وحسب

تقارير صحافية فإن الحاخامية الكبرى عقدت في الأسبوع الماضي جلسة طارئة لبحث موقف الحكومة الجديد، الذي اعتبرته مساً بصلاحياتها، وأوحى بعض المسؤولين بضرورة سن قانون حازم في هذه المسألة.

كذلك فإن كمتلي "الحريديم" في الكنيست "شاس" و"يهדות هتوراة" تآخذان بالحسبان اندلاع هذه القضية، لذا طلبتا موقفا واضحا من حزب "الليكود" ضمن اتفاقيات الائتلاف بعدم المس بالوضع القائم منذ عشرات السنين، وعدم التساهل بأي من قوانين السبت والأعياد اليهودية، وشروط "الحلال" حسب الشرائع اليهودية.

وتعد قضية "الحلال" اليهودي واحدة من أكثر القضايا الشائكة في الشارع الإسرائيلي، وخاصة في قطاع الغذاء، إذ أن الكثير من الأبحاث الاقتصادية أثبتت أن أنظمة الحلال في إسرائيل تساهم في رفع أسعار المواد الغذائية المستوردة حتى ٢٥٪ وأسعار المنتوجات الغذائية المحلية بما بين ١٥٪ إلى ٢٠٪. كذلك فإن هذه الأنظمة هي أيضا مصدر

«سلطة القانون» إذ تتحوّل إلى مجرد غطاء لتنفيذ أجنداث سياسيةٍ عنصريّةٍ

بقلم: ميسانة موراني (*)

بعد ١٣ عامًا من المرافعة القضائية، قررت المحكمة الإسرائيلية العليا أن تصادق نهائياً على هدم قرية عتير- أم الحيران وتهجير أهلها.

وقد جاءت المصادقة على أوامر الإخلاء بحجّة أن الدولة هي الجهة المالكة للأرض والتي «سمحت» للأهالي بالمكوث فيها، وعليه يمكن للدولة أن تعود عن قرارها وتأمّر السكان بإخلاء وهدم بيوتهم القائمة في هذه الأرض.

تتجاهل المحكمة في قرارها حقائقٍ أساسيةٍ، منها أنّ السلطات الإسرائيلية هي تلك التي نقلت السكان إلى الأرض قبل ٦٠ عامًا بعد أن هجرتهم من أراضهم التي عاشوا فيها قبل النكبة، وهي تتجاهل أن قرار الهدم والإخلاء اتُخذ في حينه بناءً على ادعاء السلطات أنّ الأهالي دخلوا الأرض بشكلٍ غير قانونيٍّ. في المحكمة اتضح كذب هذا الادعاء حين عُرضت وثائقٌ تثبت الأمر الإسرائيلي الرسميّ بنقل الأهالي إلى هذه المنطقة. نعم، انهارت الادعاءات الأساسية التي اعتمد عليها القرار، لكنّ ذلك لم يغيّر في القرار شيئاً، إذا أنه قرار تعسفي لا يعتمد على منط العدالة القانونية ولا يمثّ إليها بصلّة.

كذلك، حين اتخذت سلطات التخطيط قرارها، تأسس ادعاؤها على أن هذه المنطقة غير مخصصة للمباني السكنية، وأنها مخصصة لمساحات مفتوحة ولذلك لا يمكن أن تقام فيها قرية أو بلدة. لاحقاً، اتضح خلال الإجراءات القضائية أن السلطات تنوي إقامة بلدة يهودية على أراضي القرية البدوية، ليستقط بذلك ادعاء آخر من ادعاءات الدولة، دون أن يسقط قرار التهجير التعسفي. خلال المداولات القضائية، اعترف ممثلو الدولة أمام المحكمة أنهم لم يفكروا بأي شكلٍ من الأشكال في أن يدمجوا سكان القرية في البلدة الجديدة المخططة، وهذه حسابات يجب على لجان التخطيط بموجب القانون أن تأخذها بعين الاعتبار، لكنّها لم تفعل. رغم ذلك بقي القرار التعسفي على ما هو عليه.

في الأسابيع الأخيرة، توجه النواب العرب في الكنيست ممثلين عن القائمة المشتركة للمستشار القانوني للحكومة يهودا فاينشتاين، مطالبين بإقامة طاقم مهني لبحث أزمة المسكن في المجتمع العربي وتقديم حلول طويلة الأمد، كذلك طالبوا بتجميد أوامر الهدم في القرى والمدن العربية إلى حين إيجاد حلول جذرية لهذه القضية. ورفض المستشار القانوني اقتراح القائمة المشتركة، وأصرّ على سرّيان أوامر الهدم، وقد برز رفضه بحجة المساواة بين جميع المواطنين أمام «سلطة القانون».

قرار المستشار يشبه قرار المحكمة العليا إلى حدٍ بعيد، من حيث أنّه يخرّب وراء القانون الشكلّي الجاف من أجل تنفيذ أجنداث سياسية عنصرية. هنا يظهر توجهه وكأنه يساوي بين جميع المواطنين، لكنّه في الحقيقة يتجاهل التمييز العميق الذي تنتهجه إسرائيل ضد المجتمع الفلسطيني في مجال الأرض والتخطيط، كما يتجاهل مسؤولية الدولة وسياساتها العنصرية وعان حالة جماعيةٍ إثنية من البناء غير المرخص في البلدات العربية. يروق للمستشار القانوني والمحكمة العليا تجاهل حقيقة أن أزمة المسكن في القرى والمدن العربية تنبع إلى حدٍ كبير من ضيق مناطق النغود المخصصة للعرب الذين يشكّلون ٢٠ بالمئة من المواطنين في الدولة لكنّهم يعيشون على ٢٫٥ بالمئة من الأراضي، وفي مناطق نفوذٍ ضيقةٍ لم تتوسّع منذ قيام إسرائيل. كذلك يتجاهلان أن البناء غير المرخص ناتج عن أن معظم البلدات العربية لا توجد لها خارطة هيكليةٍ محدّثة، ولهذا السبب لا يمكن أصلاً إصدار رخص بناء بأي حال من الأحوال. كذلك يتجاهلان التمييز المستمر في تخصيص الموارد، ففي العام ٢٠١٤ لم تتجاوز حصة العرب من مناقصات الشقق السكنية الجديدة التي أعلنتها دائرة أراضي إسرائيل سوى ٥ بالمئة من الشقق المسوّقة، كما يتجاهلان التهميش والإقصاء المنهجي من كل برامج الدعم الحكومي، ونجد مثالاً واحداً على ذلك في برنامج «سعر الهدف» الذي سيتم تطبيقه لتخفيض أسعار الشقق السكنية في ٣٠ بلدة في إسرائيل ولا واحدة منها عربية.

في هذه الحالة، يتحوّل البناء غير المرخّص إلى ضرورة ماسئة في واقع القرى والمدن العربية. إن سلطة القانون، حتى بفهموها الحرفيّ الجاف، تفترض أن تكون لكل مواطنٍ إمكانيةً في أن يعمل وفق القانون قبل أن يحاسب على مخالفته. أيّ أنه لا يمكن محاسبة المواطن على مخالفته القانون إن لم يكن بوسعه أن يفعل غير ذلك. بيد أن الظروف التي أنشأتها إسرائيل في البلدات العربية لم تترك أي مجال للعمل وفق القانون. حتّى لو أراء المواطنين العرب أن يصدروا تراخيص بناء، فلن يستطيعوا ذلك لأسباب كثيرة ناتجة عن سياسات التخطيط التمييزية في إسرائيل. ولذا لا يمكن في هذه الحالة الحديث عن مساواة في تطبيق «سيادة القانون».

إن تجاهل سياسةٍ منمجة خلقت الفرق بين مجموعات مختلفة فيما يتعلّق بقانون التخطيط والبناء، والإصرار على تطبيق القانون بطريقة صارمة، بحولان مصطلح «سلطة القانون» إلى مجرد غطاء بيروقراطي وشكلي للدوافع الأيديولوجية الحقيقية من وراء سياسات التخطيط في إسرائيل. عملياً، يتناقض ذلك مع جوهر سلطة القانون، حيث من واجب السلطة الإدارية حين تفعل صلاحيّاتها، أن تنظر وتأخذ بعين الاعتبار الفروقات والاختلافات بين شرائخ مختلفة، خاصةً إن كان ذلك متعلّقاً بغيث وتمييز تاريخيين تجاه هذه المجموعة على خلفيّة انتمائها العرقي.

هكذا تخدم الشكليّة القانونية كاداة ناجعة إسرائيل من أجل التخلّص من مسؤوليّتها تجاه الأزمة التي أنتجتها حين يتعلّق الأمر بالمجتمع العربي، ففي قرار المحكمة بشأن أم الحيران، ترفض المحكمة العليا أن تنظر إلى الاعتبارات الإنسانية، الاجتماعية، التاريخية والسياسية، كما تتجاهل مسؤوليّتها تجاه الوضع القائم، وتحسم بالإمكانية التقنية القانونية في أن تلغي الدولة «سماحها» للأهالي باستخدام الأرض، وأن تهجرهم، كذلك فإن المستشار القانوني، في رفضه البحث عن حل شامل لإشكالية البناء غير المرخص، يدافع عن سلطة القانون بمفهومها الشكلي فقط، ويتجاهل كلياً حقيقة أن السياسة المماسسة طويلة الأمد هي تلك التي خلقت الأزمة الخائفة في المسكن داخل المجتمع العربي.

(*) حماية في قسم الأرض والتخطيط في مركز عدالة القانوني.

أطلق مركز «عدالة» (المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل)، يوم الجمعة الأخير، حملة شعبية وإعلامية واسعة تحت عنوان «لن تسقط أم الحيران»، بغية التصدي لمخطط هدم وتهجير قرية عتير- أم الحيران البدوية في النقب، وذلك بالتعاون مع مركز «حملة» لتطوير الإعلام الاجتماعي. وتأتي هذه الحملة، التي تتزامن مع حلول ذكرى النكبة الفلسطينية، في أعقاب قرار المحكمة العليا الإسرائيلية، الذي صدر يوم ٥ أيار الجاري، ويقضي بهدم القرية وتهجير أهلها لإتاحة المجال أمام إنشاء مستوطنة يهودية على أرضها تحمل اسم «حيران». في ختام نحو ١٣ عامًا من المرافعات والمداولات القضائية في هذا الشأن!

وجاء في تعريف هذه الحملة أنّ قرار المحكمة العليا يأتي «ضمن سلسلة هجمات هدم وتهجير مكثفة على بيوت وقرى الفلسطينيين، بهدف تهويد البلاد من شمالها حتى جنوبها»، كما دعت الحملة جمهور متابعيها عبر مواقع التواصل الاجتماعي إلى عدم التردد «في اتخاذ خطوات جماهيرية تليق بحجم القرارات والمخططات التي تدمّر وتهجر وتهدّد وجوده».

وستصدر خلال الأيام والأسابيع القريبة سلسلة من المواد الإعلامية والمعلوماتية، الرئيّة والمكتوبة، حول قضية عتير- أم الحيران. واعتبر مركز «عدالة» أن قضية عتير - أم الحيران «قد دخلت مرحلة استفناد الأدوات القضائية وعلى مجتمعنا أن يتحمل دوراً ريادياً ومسؤولية تاريخية في الدفاع عن القرية وأهلها وبيوتها»، مشيراً إلى الاجتماع الذي عقده قيادات المواطنين العرب في إسرائيل في القرية نفسها، مساء الأحد الأخير، وجرى خلاله التباحث في الخطوات الجماهيرية المناسبة للدفاع عن القرية حتى إلغاء أمر الهدم والتهجير.

قرية أم الحيران

قرية عتير- أم الحيران هي واحدة من عشرات القرى «غير المعترف بها» في صحراء النقب، يطنها أبناء عشيرة أبو القيعان البالغ عددهم قرابة ألف نسمة. تقع القرية في منطقة وادي عتير شمال شرقي بلدة حورة (على شارع ٣١٦ شارع شوكت - عراد).

وتتنقسم القرية إلى منطقتين؛ أم الحيران وعتير. وقد أقيمت هذه القرية في العام ١٩٥٦ بأمر من الحاكم العسكري الإسرائيلي حيث تم تهجير أهلها، إبان النكبة الفلسطينية في العام ١٩٤٨، من منطقة «خربة زبالّة»، في منطقة وادي زبالّة، إلى منطقة اللقية ولم يسمح لهم بالعودة إلى خربة زبالّة لاحقاً. وقبل قيام دولة إسرائيل، كان أهالي هذه القرية يقيمون في الشمال الغربي من منطقة النقب الجببية، في الموقع الذي أقيم فيه لاحقاً «كيبوتس شوفال». وقد تم تهجيرهم وإخلائهم من هناك في العام ١٩٥٢، ثم جرى نقلهم إلى منطقة «غابة يتير» التي تمتد على مساحة تبلغ نحو ٣٠ ألف دونم إلى الجنوب من مدينة بئر السبع. وحينما بدأ «الكيرن كييمت» (الصندوق القومي اليهودي) بفرض الأشجار في المنطقة لإقامة أحراش فيها، في العام ١٩٥٢، قرر الحاكم العسكري الإسرائيلي إخلاء السكان من المنطقة وتهجيرهم مرة أخرى فتم نقلهم إلى موقع قريتهم الحالية - أم الحيران - والتي يقيمون فيها منذ أكثر من ٦٠ سنة. وفي العام ١٩٥٦، طالب أبناء عشيرة أبو القيعان القائد العسكري بالعودة إلى أراضيهم، لكن طلبهم قوبل بالرفض، وأمرهم الحاكم العسكري بالانتقال للسكن في منطقة «وادي عتير».

وهكذا، استقرّ أبناء عشيرة أبو القيعان (الذين بلغ عددهم آنذاك نحو ٢٠٠ نسمة) في منطقة عتير-أم الحيران، منذ العام ١٩٥٦، حيث قاموا بتقسيم الأراضي بينهم للبناء وقاموا ببناء البيوت الحجرية وغيرها وشق الطرق وحفر الأبار لتجميع مياه الأمطار وزراعة وفلاحة الأراضي التي قامت إسرائيل بتأجيرهم إياها. وفي شهر تموز ٢٠١٠، قررت «اللجنة الفرعية للشؤون التخطيطية المبدئية» (التابعة للمجلس القطري للتخطيط والبناء) الاعتراف بقرية عتير - أم الحيران، سوية مع القرية الملاصقة لها، عتير، غير أن هذه اللجنة ذاتها عادت وقررت لاحقاً (بعد ثلاثة أسابيع من قرارها الأول) إلغاء قرارها الأول بشأن الاعتراف بالقريتين، وذلك في إثر تدخل مباشر وغير عادي من جانب ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية.

وطوال هذه السنوات العديدة، التي تجاوزت الـ ٦٠، يعيش أهالي أم الحيران في قريتهم في ظل حرمانهم من أبسط مقومات الحياة الأساسية، بما في ذلك مياه الشرب والكهرباء والصرف الصحي، ناهيك عن انعدام أية خدمات، مثل التعليم والصحة وغيرها.

أما الآن، وحيال المخطط الحكومي لإنشاء مستوطنة «حيران» اليهودية الجديدة على أراضي القرية، فقد سارت الدولة وتجنّدت بمختلف مؤسساتها

الثلاثاء ٢٠١٥/٥/١٩م الموافق ١ شعبان ١٤٣٦هـ العدد ٣٥٨ السنة الثالثة عشرة



هدم في «أم الحيران».

المحكمة العليا الإسرائيلية تشرعن الترانسفير بحق أهالي قرية أم الحيران العربية في النقب!

*** حلقة جديدة في مخطط هدم وتهجير القرى الفلسطينية سعياً إلى تهويد البلاد، من شمالها حتى جنوبها!***

«العودة عن قرارها ومطالبة السكان بإخلاء بيوتهم القائمة هناك»!

وقد تجاهلت المحكمة في قرارها هذه جملة من الحقائق الأساسية، في مقدمتها أنّ السلطات الإسرائيلية هي تلك التي نقلت السكان إلى الأرض قبل ٦٠ عامًا بعد أن هجرتهم من أراضهم التي عاشوا فيها قبل النكبة، وهي تتجاهل أن قرار الهدم والإخلاء حين اتُخذ، اتُخذ بناءً على ادعاء السلطات بأنّ الأهالي «دخلوا الأرض بشكلٍ غير قانونيٍّ»، وهو ما تبين للمحكمة، بالوثائق الرسمية، زيفه وكذبه، غير أن هذا كله لم يغيّر شيئاً من نتيجة عمدت المحكمة إلى التوصل إليها، مسبقاً وسلفاً كما يبدو!

واتخذت المحكمة العليا قرارها هذا بأغلبية قاضيين (هما: إيلياكيم روبنشتاين، الذي كتب نص القرار، ونيل هندل) مقابل معارضة - جزئية - من القاضية دافنا باراك - إيزر، التي دعت، أساساً، إلى «قبول الاستئناف وإصدار أمر إلى الدولة بإعادة النظر في مسألة التعويض الذي سيمنع للمستأنفين في إطار عملية الإخلاء، من خلال فحص إمكانية المحافظة على علاقتهم وارتباطهم بالبيئة السكنية الخاصة بهم»!

حلقة أخرى في حرب الدولة ضد البدو في النقب

تكتسب قضية أم الحيران أهمية وخطورة مضاعفتين، ليس على خلفية واقع أهلها تحديداً وما عانوه من اقتلاع وتهجير متكررين ومن حياة تفتقر إلى أبسط وادئ المومات الإنسانية فطرب، بل بكونها تمثل حلقة أخرى في «مسلسل» الحرب الوجودية التي لم تتوقف الدولة عن شنّها على المواطنين العرب في النقب، وما تمثّله من عينة فاضحة للسياسات والمخططات الحكومية الإسرائيلية حيال المواطنين العرب البدو في النقب بأسرهم، تقوم أساساً على «مبدأ» أن جميع العرب البدو في النقب، سواء الذين ظلوا يقيمون على أراضيهم بعد نكبة ١٩٤٨ أو الذين تم إخلائهم وتهجيرهم مراراً، لا يمتلكون أية حقوق ملكية على أراضيهم، وهو «المبدأ» الذي أقرته المحكمة العليا الإسرائيلية بقرارها الأخير هذا بشأن عتير - أم الحيران وأسبغت عليه كامل المشروعية القانونية والقضائية!

وفي الترجمة العملية لهذا «المبدأ» -الذي يتناقض مع نصوص القانوني للاقتلاع والتهجير في أية لحظة تختارها السلطات الحكومية الرسمية، حتى ولو كان الهدف عنصرياً خالصاً ومن منطلقات عنصرية بحتة - جهراً وصراحة - يمثل استمراراً واضحاً للسياسة التي اتبعتها الحركة الصهيونية شتية النكبة الفلسطينية وإبانها: تهجير المواطنين العرب من بيوتهم وأراضيهم لإحلال مستوطنين يهود وإسكانهم على هذه الأراضي فوق أنقاض هذه البيوت! وقد عبر مدير «إدارة الاستيطان في الوكالة اليهودية»، يارون بن عزرا، عن هذا الهدف بصورة صريحة، حين قال (في اقتباس ورد ضمن بحث أجراه «مركز الأبحاث والمعلومات» التابع للكنيست ونشر في كانون الأول ٢٠١١) «إنّ الهدف من هذا المخطط هو الاستيلاء على مساحات الأرض الأخيرة بما يضمن وجود وإسكانهم على هذه الأراضي القومية ومنع نشوء قطاع بدوي عربي إلى الجنوب من جبال الخليل باتجاه مدينة عراد، على مشارف ديمونا وبيروحام، وكل المنطقة الواقعة بينها وبين بئر السبع»!

ويقضي هذا المخطط الاستيطاني بأن تستوعب مستوطنة «حيران» نحو عشرة آلاف مستوطن حتى العام ٢٠٣٠، علماً بأن حركة «أور» الاستيطانية الدينية (من التيار «الديني القومي»)، التي تتكفل بالتجنيد والإعداد لهذه المستوطنة الجديدة، تأسست في العام ٢٠٠٢ في مستوطنة «عيلي» في الضفة الغربية وهدفها «الاستيطان في النقب والجليل وتطويرهما»، وهي تنشط بالتعاون مع «وزارة تطوير النقب والجليل»، «كيرن كييمت ليسرائيل» (الصندوق القومي اليهودي) وقسم الاستيطان في الوكالة اليهودية. والمعروف أن السلطات الإسرائيلية كانت قد عمدت إلى تجميع البدو الذين بقوا في النقب بعد النكبة الفلسطينية - نحو ١٥ ألف إنسان يشكلون نحو ثمن السكان البدو في النقب قبل النكبة - وتركيزهم في منطقة تقع إلى الشمال الشرقي من مدينة بئر السبع بلغت مساحتها نحو ١٠ ألف دونم وأطلق عليها «منطقة السياح». وقد شكّلت هذه المنطقة نحو ٧٠ فقط من مجمل المساحة الكلية لمحافظة بئر السبع، بينما تم إعلان جميع المساحات الواقعة خارج «منطقة السياح» مناطق عسكرية فتم إغلاقها وتسبيحها ومنع المواطنين البدو من الدخول إليها، خشية محاولتهم استعادة أراضيهم والعودة إليها. وخلال السنوات منذ ذلك الوقت، تقلّمت مساحة «منطقة السياح» إلى نحو الربع فقط من المساحة الأصلية، حتى أصبحت لا تزيد عن ١٪ فقط (!) من مجمل مساحة محافظة بئر السبع التي يشكّل المواطنون البدو (١٩٢ ألفاً) نحو ٣٪ من مجموع السكان فيها، ويقيم نصف المواطنين البدو في النقب في ٤٠ قرية غير معترف بها، منها عتير - أم الحيران، تمتد على مساحة تعادل ٢٫٧٪ فقط من مجمل مساحة منطقة النقب!

وأذرعها لإخلاء أهالي أم الحيران وعتير والشروع في أعمال التطوير لتوفير البنى التحتية والخدمات الضرورية للسكان اليهود المستقبليين.

قرار الهدم والترحيل واستئنافات الأهالي

في العام ٢٠٠٢، اتخذت الحكومة الإسرائيلية (برئاسة أريئيل شارون - حكومة شارون الأولى) قراراً يقضي بإقامة ١٤ مستوطنة يهودية جديدة، نصفها في النقب ومنها «حيران» على أراضي قرية أم الحيران، التي قضى القرار، أيضاً، بهدم بيوتها وتهجير أهلها بزعم أنهم «تسللوا» إلى تلك الأراضي بصورة غير قانونية وأن المنطقة «غير مُعدة للسكن، وفق التخطيطات الحكومية»!

ولكن، خلال المداولات القضائية في القضية (والتي سنُفصلها لاحقاً) تم الكشف عن مخطط حكومي لإنشاء مستوطنة يهودية باسم «حيران» على أنقاض القرية العربية المنوي هدمها وتهجير أهلها، ما يفنّد المزاعم الحكومية بأن «المنطقة غير مُعدة للسكن». وفي العام ٢٠٠٣، تقدّمت الدولة بطلب إلى محكمة الصلح في بئر السبع، لاستصدار أوامر هدم بيوت أم الحيران كلها، من دون إبلاغ الأهالي أصحاب البيوت (إجراء من طرف واحد). وفي العام ٢٠٠٤، استجابت المحكمة لطلب الدولة وأصدرت أوامر إخلاء لجميع بيوت القرية، بداءع أن أهلها ينتهكون حدود أراضي الدولة؛ وهي الأوامر التي تم تنفيذ بعضها في العام ٢٠٠٧، إذ قامت أذرع السلطات الحكومية بهدم ٢٧ بيتاً.

في العام ٢٠٠٩، توجه مركز «عدالة» إلى محكمة الصلح في كريات غات مطالبا بإلغاء أوامر الهدم، وخاصة على ضوء إقرار محكمة الصلح والمحكمة المركزية في بئر السبع، ضمن دعاوى الإخلاء، بأن «سكان أم الحيران وعتير ليسوا غزاة أو معتدين على أراضي الدولة، بل يقيمون عليها بآذن من السلطات المختصة»! لكن المحكمة رفضت هذا الطلب وأقرت إبقاء أوامر الهدم على حالها، كما رفضت المحكمة المركزية في بئر السبع، أيضاً، الاستئناف الذي تقدم به «عدالة» ضد قرار محكمة الصلح هذا بتثبيت أوامر الهدم، وعلت المحكمة المركزية رفضها هذا بأن أوامر الهدم تلك تخدّم مصلحة عامة، تتمثّل في بناء المستوطنة الجديدة؛ وقررت المحكمة إجازة البدء بتنفيذ أوامر الهدم هذه «ابتداءً من يوم ١٧/١٢/٢٠١٤».

وفي أيلول ٢٠١٤، رفضت المحكمة العليا طلب الأهالي منحهم حق تقديم استئناف على قرار المحكمة المركزية المذكور بزعم «انعدام مصلحة للجمهور في هذه القضية التي تخصّ شأنًا خاصاً للمستأنفين» وعشية الموعد المحدد للبدء بتنفيذ أوامر الهدم، طلب «عدالة» من المحكمة تمديد فترة تجسيد هذه الأوامر «ريثما تقرر المحكمة العليا في دعوى الإخلاء والطرد»، فاستجابت المحكمة، جزئياً، وعلقت تنفيذ الأوامر لمدة ٣ أشهر إضافية.

في موازاة هذه الإجراءات القضائية لتأجيل / وقف / إلغاء أوامر الهدم، تحرك مركز «عدالة» ومركز «بمكوم - مخطّون» من أجل حقوق التخطيط، لإدرايا وقضائياً، لمحاولة إلغاء قرار إخلاء أهالي عتير - أم الحيران من أراضيهم وترحيلهم، وكان أول هذه التحركات تقديم اعتراض إلى «لجنة الاعتراضات» التابعة لـ المجلس القطري للتخطيط والبناء» على مخطط إقامة مستوطنة «حيران» على أراضي عتير - أم الحيران. لكن اللجنة رفضت هذا الاعتراض.

وفي العام ٢٠٠٩، أقرت محكمة الصلح في بئر السبع دعوى الإخلاء بحق السكان التي قدمتها الدولة، رغم تأكيدها (المحكمة) بأن سكان عتير - أم الحيران «ليسوا متسولين»، إذ أن انتقالهم إلى تلك المنطقة تم «بتفويض من الدولة»، لكنها أضافت أن «الأراضي هي ملكية الدولة» وأن «هذا التفويض كان مجانياً دون مقابل مادي، مما يتيح للدولة إلغاءه ومطالبة السكان بالمغادرة»!

على هذا القرار، تقدم «عدالة» و«بمكوم» بطلب استئناف إلى المحكمة وفي بئر السبع، التي قرّرت في العام ٢٠١١، تبني قرار محكمة الصلح المذكور، كاملاً، بما في ذلك «الانتقاد» للجهات الحكومية الرسمية جراء اعتبارها أهالي القرية «متسولين» وطريقة تعاملها معهم!

وفور صدور هذا القرار، تقدم «عدالة» و«بمكوم» بطلب استئناف إلى المحكمة العليا في ١٧ نيسان ٢٠١١. ونظرت المحكمة في هذا الاستئناف بتريكية مكونة من ثلاثة قضاة طيلة أكثر من ٤ سنوات (!!) حتى أصدرت قرارها النهائي بشأنه، يوم ٥ أيار الجاري، وأسبغت من خلاله كامل الشرعية القضائية والقانونية على مخطط الاقتلاع والترحيل الحكومي بحق أهالي عتير - أم الحيران لغرض إنشاء مستوطنة يهودية جديدة في الموقع، على أراضيهم وفوق أنقاض بيوتهم وجاء قرار المحكمة العليا المصادقة على خطة الإخلاء والتهجير والاستيطان استناداً إلى الذريعة المركزية بأن «الدولة هي الجهة المالكة للأرض، وهي التي سمحت للأهالي بالإقامة عليها والمكوث فيها»، ما يعني أن بإمكانها

تزايد شعور الاغتراب عن إسرائيل بين أوساط الشباب الأميركيين اليهود



مشاركون في أحد برامج «تغليت» مع رئيس حكومة إسرائيل بنيامين نتانياهو.

تعمل منظمات بدعم وتمويل حكومة إسرائيل والحركة الصهيونية، وفي مقدمتها الوكالة اليهودية، ومترعين يهود أثرياء، على تلقين الشباب اليهود من دول العالم بالأفكار الصهيونية وأقناعهم بـ«عدالة» السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، و«صداقة» الرواية الصهيونية حول الصراع. ويتم تنفيذ هذا المشروع من خلال إحضار هؤلاء الشباب من شتى أنحاء العالم إلى إسرائيل وتنظيم زيارات ورحلات لهم إلى مواقع في البلاد، وخصوصاً القدس ومتحف «يد فشم» لتخليد ذكرى المحرقة النازية، وكذلك إلى المستوطنات في الضفة الغربية.

وغالباً ما يكون هؤلاء الشباب يجارسون نشاطاً في إطار المنظمات اليهودية التي تنشط في الدول التي يعيشون فيها، أو أنهم تعلموا في مدارس تابعة للمجتمعات اليهودية هناك، وهي ظاهرة منتشرة في المناطق التي توجد فيها تجمعات يهودية كبيرة في الولايات المتحدة وفرنسا.

وتعتبر منظمة «تغليت» (بالإنجليزية: Birthright Israel، أي «حق الآباء») أبرزها، وهي مشروع تموله حكومة إسرائيل والوكالة اليهودية وأثرياء يهود، أبرزهم الثري اليهودي الأميركي اليميني شيلدون إدلسون. وقد أخصرت هذه المنظمة بين الأعوام ٢٠٠٠ - ٢٠١٤ حوالي ٤٠ ألف شاب يهودي من دول العالم، ٨٠٪ منهم من الولايات المتحدة، لزيارة إسرائيل، لمدة عشرة أيام مليئة بال جولات المكثفة، كذلك تبادر المنظمة إلى تنسيق مسبق للقائات بين الشباب وأشخاص من إسرائيل.

ويتبين أن قسماً من هؤلاء الشباب، وخاصة الأميركيين بينهم، يعودون من هذه الرحلة إلى بلادهم وقد حدث تغيير في أفكارهم تجاه إسرائيل والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، لدرجة أن قسماً منهم يتجه إلى منظمات يهودية معادية للصهيونية، وحتى أن بعضهم ينخرط في نشأة حركة مقاطعة إسرائيل (BDS)، وفقاً لتقرير نشرته صحيفة «هآرتس»، في ٨ أيار الحالي. «إنها قصة تبدأ في يد فشم وتنتهي في BDS»، كما أشارت الصحفية.

يشار إلى أنه في خلفية هذا التقرير التقاطب الحاصل في السنوات الأخيرة بين إسرائيل واليهود الأميركيين.

وينبع هذا التقاطب من عدة أسباب، بينها الخلافات «المذهبية» بين اليهود الأرثوذكس، الذين يشكلون الغالبية الساحقة في إسرائيل، واليهود من الحركتين الإصلاحية والمحافظة، الذين يشكلون قرابة ٨٥٪ من اليهود الأميركيين. إضافة إلى ذلك، فإن أغلبية اليهود الأميركيين هم من مؤيدي الحزب الديمقراطي، ومن أنصار التعددية الفكرية والانفتاح. ويبرز ذلك بشكل أوضح، وفقاً لدراسات إسرائيلية حديثة، لدى اليهود الأميركيين الشباب، أكثر منه بين الأجيال المتقدمة سنناً. كما أن الشباب اليهود لا يتخوفون من الزواج المختلط، ويشار في هذا السياق إلى أن أحد أسباب تأسيس منظمة «تغليت» هو «محاربة انحصار» اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها من خلال الزواج من غير اليهود.

«زيارة إسرائيل دفعني إلى صفوف BDS»

أحد الأمثلة على نفور شبان من الأفكار التي استمعوا إليها أثناء زيارتهم لإسرائيل هو سام سوسمان، وهو طالب يهودي أمريكي من نيويورك، زار إسرائيل، سوية مع ٥٠ شاباً آخر، في إطار برنامج «تغليت»، قبل ثلاث سنوات، وعاد إلى بلاده وهو مستاء من زيارته إلى إسرائيل. فخلال رحلة إلى موقع متسادا في النقب، قال لهم المرشد الإسرائيلي «لدي جيران من إيطاليا ترعرعت بقرهم وهم راعون، لكن إذا اضطررت إلى الاختيار بين إنقاذ حياتهم وبين إنقاذ حياة يهودي واحد، كنت سأختار إنقاذ حياة اليهودي. ولو خُيرت بين إنقاذ حياة مئة غير يهودي أو يهودي واحد، لاخترت اليهودي. أريدكم أن تفهموا مدى أهمية هذا الأمر بالنسبة لي... لو اضطررت أن أختار بين إنقاذ يهودي واحد أو جميع ضحايا التسونامي في اليابان في العام ٢٠٠٦، كنت سأختار اليهودي».

وقال سوسمان إن يدرس العلوم السياسية وأنه شارك في رحلة «تغليت» بهدف التعرف على الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، لكن هذا الموضوع لم يذكر أبداً خلال أيام الرحلة. وأردف، «لم نلتق مع عربي أو فلسطيني واحد، وربما التقينا مع إسرائيلي واحد أو اثنين لم يكونا يمينيين. وقد أذهلتني العنصرية المفرطة، وعندما سألته المرشد عن الصراع، قال إن «العرب لم يهدروا أبداً الفرصة من أجل إهدار فرصة». ثم قال «أنا أعيش هنا، وأنت لن تفهم الوضع هنا».

بعد رحلة تغليت، ذهب سوسمان إلى جولة في الضفة الغربية، حيث «أطلقت، على سبيل المثال، على اعتقال الأولاد في الضفة، والتقينا مع ولد كان معتقلاً، وقد هدم هذا الاعتقال حياته، ولو التقي الأشخاص الذين شاركوا في رحلتي مع تغليت مع هذا الفتى، لساورهم القلق حيال كيف أن دولة لديها هذا الكم من القيم الرائعة تفعل أمراً كهذا».

في أعقاب تجربته هذه، أسس سوسمان منظمة Extend التي تنظم جولة إلى الضفة الغربية لخمسة أيام لتكون مكملة لجولة «تغليت» في إسرائيل. وأشار شاب آخر من نيويورك، يدعى كريس غودشل، إلى عدم التطرق إلى الفلسطينيين تقريبا خلال زيارته لإسرائيل ضمن برنامج «تغليت». «الموضوع لم يطرح خلال الرحلة، وكانت هناك رواية الضحية، عن الفلسطينيين الذين يضعون حزاماً ناسفاً ويقتلون الناس في الحافلات، من دون السياق السياسي». وخلال زيارة إلى شمال إسرائيل قال المرشد الإسرائيلي لمجموعة الشبان إن «من واجبي أن أدافع عن هذه الأرض، التي هي أرضكم أيضاً». وأضاف المرشد أنه «سأطلق النار على أي لبناني يصل إلى هنا، ولا يهمني إذا كان رجلاً أو امرأة أو طفلاً. لا مكان لهم هنا، وحتى أن الأولاد والنساء اللبنانيين مسؤولون عن الجرائم ضد إسرائيل».

ووصف غودشل أقوال هذا المرشد بأنها «مؤبوة» وأضاف أنه صحيح

أن هذا المرشد هو شخص متطرف ولا يعبر عن كل الإسرائيليين «لكن حقيقة أنهم جعلونا نلتقي به قالت لي الكثير عن هذه الرحلة، وبالنسبة لمعظم المشاركين في الرحلة، فإن هذا الرجل هو جزء من التجربة الحياتية الإسرائيلية ويتم تصوير رايه على أنه هام وشرعي، وقد ناقشنا ذلك لدى عودتنا، وقال مرافقتنا إنه لا أوافق على كل شيء قاله المرشد، لكن هذا هو الواقع الذي يضطرون إلى العيش فيه». فقد تم وصف ذلك بأنه نموذجي وقد كان لهذا الأمر تأثير عميق على أفكارى عن إسرائيل... وشعرت أن هدف الرحلة هو ليس اللقاء مع تراثي، وإنما جذبي نحو تأييد إسرائيل من الناحية السياسية».

بعد عودته إلى الولايات المتحدة، بدأ غودشل ينشط في منظمة «الصوت اليهودي من أجل السلام»، التي تنشط ضد الاحتلال وتوسيع النقاش حول إسرائيل بين المنظمات اليهودية وتدعم حركة مقاطعة إسرائيل، وشدد على أن «الأمر التي سمعتها في إطار تغليت، مثل «تحافظ على هذه الدولة من أجلكم» أو «ندافع عنكم من العداء للسامية»، هي التي جعلتني أكون ناشطاً، وعلى أن أشكر تغليت على فكرة أن إسرائيل مرتبطة بي، لكنني لست متأكد من أنهم تعمدوا دفعي إلى تأييد BDS. وأحاول أن أفكك فكرة أن إسرائيل تعتلني بمراسلتها، وهدفي ما زال التحدث مع هويتسي اليهودية، ولكن من أجل تطبيق ذلك ينبغي أن أشارك في حركة تحصى إسرائيل من هذه الهوية اليهودية». وأردف قائلاً إنه «خسارة أن المقاطعة ستؤثر سلباً على الإسرائيليين الذين يعارضون الاحتلال، لكن هذا الأمر له تأثير أقل من الاحتلال المفروض على الفلسطينيين. وهذه الطريقة غير العنيفة الوحيدة لممارسة ضغط بشكل فعال على حكومة إسرائيل».

«شيء مني مات في الخليل»

إيلاه شابة يهودية أمريكية، ووالدها رئيس كنيس للحركة المحافظة، وقالت إن «الكنيس كان بيتي الثاني، وتعلمت في «هيبرو سكول»، ودخلنا في نقاشات سياسية، لكن كلمة احتلال لم تذكر أبداً». وعندما كانت في السادسة عشرة من عمرها شاركت في برنامج برفقة إسرائيليين عرب، وقالت لإيلا إن العرب واليهود في البرنامج لم يتحدثوا مع بعضهم، وأضاف أن شاباً إسرائيلياً قال لها إنه على وشك التجنيد للجيش، وإنه عندما يعود سيمحو كافة الذكريات التي تعرف عليهم في البرنامج من صفحته في «فيسبوك»، لأنه لن يتحدث طواعية مع عربي أبداً. وقالت «أعرف أنه لا يحمل الجميع لكن هذه أفكار موجودة في إسرائيل بكل تأكيد، والتعابير العنصرية جاءت من جانب المشاركين اليهود في البرنامج».

بعد سنوات حضرت إيلا إلى إسرائيل من خلال منظمة «تغليت»، وهي تقول إن هدفها الأساس كان المشاركة في جولة تنظمتها Extend في

الضفة الغربية، زارت بؤراً استيطانية عشوائية، رام الله، النبي صالح وبلعين. لكن أسوأ ذكرياتها كانت في الخليل. «كنا نسير في شارع تواجدت فيه في الماضي سوق عامرة والأن لا يوجد شيء فيه، وبدأ سكان فلسطينيون يتحدثون معنا، وعندها جاء الجنود وصرفوا عليهم وأخذوا أحدهم، سألنا الجنود: ماذا تفعلون؟ أجابوا أن الشاب الفلسطيني سيأتي معنا إلى مركز الشرطة، وسألنا: إلى متى ستبقونه قيد الاعتقال؟ فأجابوا أنه سيبقى معتقلاً طوال المدة التي نريدها، وقد شعرت أن شيئاً ما مني قد مات في ذلك اليوم».

كانديس غراف هي شابة يهودية من نيويورك، زارت إسرائيل لمدة ثلاثة شهور، قبل ست سنوات، في إطار برنامج لمنظمة «الشبيبة اليهود»، وأخذت هذه المنظمة المشاركين في البرنامج إلى مستوطنة «إفرا» للقاء ناشطات في حركة «نساء بالأخضر» الاستيطانية المتطرفة. إحدى الناشطات قالت لمجموعة الفتية الأميركيين إن «يهودا والسامرة ملكنا، وعلينا أن نطرد العرب، والرأب أختارنا من أجل أن نسكن في هذه البلاد». وقالت غراف إنها توجهت إلى هذه المستوطنة وقالت لها «أنت مفرقة أكثر من العرب الذين تتحدثين عنهم، وهي ضحكت وقالت «ستقتنعين لاحقاً».

بعد عودتها إلى نيويورك، انضمت غراف إلى حركة «جي ستريت» اليهودية الأميركية اليسارية، ثم سافرت إلى رام الله، وتطوعت في منظمة حقوق إنسان، وطولبت بكتابة تقرير حول انتهاك حقوق الإنسان في المنطقة «ج» في الضفة، وخلال عملها على التقرير شاهدت شرطياً مصوراً تظهر فيه مستوطنة تشارك في اعتداء على فلسطينيين خلال فتح الزيتون. «ما إن بدأ الشرط حتى تعرفت على المستوطنة من إفراوات. لقد شاهدت تجسد رغبتها في اللقاء الفلسطيني من الضفة الغربية، وفي تلك اللحظة أدركت أخيراً إلى أي مدى أنا شريكة في هذا الاحتلال العنيف».

اغتراب عن إسرائيل

أشار الباحث في «مركز كوهين للدراسات اليهودية المعاصرة» في جامعة براندايز، البروفسور تيد ساسون، إلى أن «تأثير تغليت نابع بقدر كبير من التوقعات، إذ أن غالبية المشاركين يتوقعون أن يتزايد تأييدهم لإسرائيل في أعقاب المشاركة في البرنامج، وهكذا يحدث فعلاً، ونحن نعلم أن للبرنامج تأثيراً قوياً حتى بعد عقد من المشاركة فيه، وأعتقد أن أولئك الذين يقولون إنهم عادوا من هذه البرامج وأصبحوا يؤيدون مقاطعة إسرائيل، جاؤوا نقديين من بيوتهم، وفي مقابل ذلك، فإن من أصبح مؤيذاً لحي ستريت، يحقق أهداف البرنامج، إذ أن تغليت تتطلع إلى جعل الأفراد ضالعين أكثر في إسرائيل، وحي ستريت لا يزال داخل الإجماع».

وكتب ساسون في مقال مشترك مع الباحث في الشؤون اليهودية من

جامعة وينديربيلت، البروفسور شاؤول كلنر، حول تأثير برامج «تغليت» على المشاركين فيها من الناحية السياسية، أنه «وجدنا أن البرنامج يزيد من الارتباط بإسرائيل، لكن لا يوجد دليل على أنه يجعل آراءهم يمينية أكثر. ورغم أن خريجي هذه البرامج يميلون أكثر من غير المشاركين فيها إلى تأييد القدس الموحدة، لكن فيما يتعلق بمسألة الاستيطان فإنهم في الوسطية السياسية، تماما مثل مجموعة التقديين».

وأظهر استطلاع أجراه معهد «بيو» (Pew) في العام ٢٠١٣، وشمل سبعين ألف يهودي أمريكي، أن ٧٠٪ منهم أشاروا إلى «ارتباط معين» بإسرائيل، وهذا المعطى لم يتغير منذ العام ٢٠٠١، وأفاد ٤٣٪ أنهم زاروا إسرائيل مرة واحدة على الأقل، وقال ٤٠٪ أنهم يؤمنون بأن «الرب منح إسرائيل للشعب اليهودي». رغم ذلك، تبين من الاستطلاع أن التأييد لإسرائيل يتراجع بحسب السن، فقد قال ٧٩٪ من أبناء سن ٦٥ عاماً فما فوق إنهم يشعرون بارتباط بإسرائيل، مقابل ٦٠٪ من بين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ - ٢٩ عاماً، وأشار ٥٣٪ من أبناء سن ٦٥ عاماً فما فوق إلى أن الارتباط بإسرائيل هو جزء هام من هويتهم اليهودية، بينما انخفضت هذه النسبة إلى ٣٢٪ لدى الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ عاماً. كذلك فإن التأييد لإسرائيل لا يترجم إلى تأييد لسياساتها، فقد قال ٣٨٪ فقط إن إسرائيل تبذل جسداً من أجل التوصل إلى سلام مع الفلسطينيين، و١٧٪ فقط يعتقدون أن المستوطنات تعزز أمن إسرائيل.

ولفت ساسون إلى أن «إحدى نتائج التعرف إلى إسرائيل هي الميل إلى اتخاذ موقف من القضايا الإسرائيلية، فإسرائيل لم تعد صندوقاً أسود، ليس مهماً ماذا يوجد في داخله، ويتزايد عدد الأميركيين اليهود الذين يقيمون تحالفات مع جهات في إسرائيل تتلاءم مع أفكارهم، ويتم التعبير عن ذلك لدى الشبان بزيادة الشطاء في منظمات مثل «صوت يهودي من أجل السلام» التي لديها ٦٠ فرعاً وتسعة آلاف ناشط في الجامعات الأميركية، و«جي ستريت يو» الذراع الشباب لمنظمة جي ستريت التي تنشط في ٥٨ جامعة أمريكية».

وأشار ساسون إلى تطور آخر بين اليهود الأميركيين، وهو أن «اليهود باتوا قلقين أقل مما يفكره حياهم يهود آخرون إذا ما وجهوا انتقادات لإسرائيل». وخلص إلى أنه «من جهة، يرتفع عدد الشباب اليهود الذين يسافرون إلى إسرائيل وهذا الأمر يزيد من التزامهم تجاهها، وفي المقابل، أدى اغتراباً حقيقياً عن إسرائيل في الجانب اليساري من الخارطة (اليهودية الأمريكية)، وهذه ليست الانتقادات للحكومة الإسرائيلية فقط، وإنما اغتراب عن مفهوم إسرائيل، إذ أنني أسمع من حاخامين أنهم يمتنعون عن ذكر إسرائيل في الكنس، لأن هناك جدلاً كبيراً حولها، وقبل فترة ليست طويلة كانت إسرائيل تشكل رمزاً موحداً، واليوم هي عامل انقسام».

منظمات استيطانية ويهودية متزمنة وتبشيرية تسيطر على مجال التربية في الجيش الإسرائيلي

تهويد مدينة داوود، ومن لم يعرف مسبقاً، لن يعرف لاحقاً، وأشار ضابط سابق في سلاح التربية إلى أن سبب سيطرة الحركات والمنظمات اليهودية الأرثوذكسية على فعاليات «أيام السبت التربوية» نابع بقدر كبير من طريقة تمويلها. وقال هذا الضابط إن «الجيش الإسرائيلي يشترط تنظيم الفعاليات بأن تجمع الجهة التي تنظمها تبرعات بنفسها، وهنا مصدر الإخفاق، وهذا هو سبب النتيجة المحزنة بأن معظم الفعاليات في هذا المجال تنظمها جهات أرثوذكسية، وقسم منها ينشط عند حدود التبشير».

ورأى مصدر آخر أنه «أمر مقلق أن الجيش الإسرائيلي مستعد لأن يدفع مقابل الدبابات والطعام، لكن عندما نصل إلى مجال التربية نعتمد على التبرعات، وهذا الأمر مشابه لوضع ينشر فيه الجيش عطاء لتزويد الطعام ويشترط على من يفوز به أن يجد متبرعا. وفي هذه الحالة، سيقرر متبرع نباتي ماذا سيأكل الجنود، وهذا يبدو مستحيلاً عندما نتحدث عن الطعام، لكن هذا هو الواقع في مجال التبشيرية». وأضاف أن «إمكان الجيش القول إنه توجد رقابة، لكن ليس بإمكان عزل أفكار المنظمات عن الفعاليات التي تنظمها. وهل هناك أحد ما ليس مؤمناً بأن «مدينة داوود» ليست مستوطنة؟».

من الفعاليات، وتعزز الجمعية أهدافها «بإجراء تعارف مع التجربة الروحانية اليهودية عموماً، ومع تراث صنف والكيلاه خصوصاً»، ووفقاً للموقع الإلكتروني للجمعية فإن «الجيش الإسرائيلي يرسل مئات الجنود أسبوعياً إلى أيام سبت تراثية وأيام دراسية، ينكشف خلالها الجنود على جذور آبائهم». ويواصل الجيش إرسال الضباط إلى هذه الجمعية، رغم أن ضباطاً في سلاح التربية انتقدوا في الماضي التعاون مع هذه الجمعية بعد أن شكوا ضباط وجنود من أنها تمارس ضد هم إكراها دينياً ونشاطاً تبشيريًا.

ووفقاً للمعطيات فإن عدداً من المنظمات اليهودية الدينية المتطرفة تشارك في تنظيم فعاليات «أيام السبت التربوية»، ومن هذه المنظمات «الصدوق» من أجل تراث حائط المبكى، والمعهد الديني «دارخي أفوت» (طرق الآباء) ومقرهما في القدس، وجمعية «التوراة للجيش» ومنظمة «نور للجنود» التابعة لحركة «حياة» المسيحية اليمينية. وتبين من معطيات سلاح التربية أن ٢١ فعالية من «أيام السبت التربوية»، جرت في ما يسمى بـ«مدينة داوود» التي تديرها جمعية «العاد» في سلوان، وجرى خلال الفعالية التحدث عن «التاريخ»، وقال ضابط شارك في الفعالية إنه «يقل أحد لنا إن هذه هي الجمعية التي تنشط من أجل

تدعو إلى الانفتاح والتعددية الفكرية تمرر ١٠٪ فقط من هذه الفعاليات، وحذر مصدر مطلع على فعاليات «أيام السبت التربوية» من أن «الجيش الإسرائيلي تخلى عن التربية في الجيش لصالح منظمات ذات أجندة واضحة، وهذا أمر مشوه من الناحية التربوية ويشكل خطراً على خطاب الهوية اليهودية والإسرائيلية».

ووفقاً لوثيقة داخلية في سلاح التربية، نظم معهد إسرائيلي مقره في القدس، ويرفض الجيش الكشف عن اسمه، فعالية «سبت تربوي» بمشاركة ضباط في الجيش، في شهر تشرين الثاني الماضي، وجاء في الوثيقة أنه «تم الاتفاق خلال لقاء الإعداد للسبت أنه سيتضمن محاضرة تقدمها سيدة تحمل مرتبة حاخام من الحركة اليهودية الإصلاحية، وذلك في إطار رؤية التعددية الفكرية التي تستعرض هويات متنوعة، وسعى المعهد إلى عدم تقديم المحاضرة، لأنها لم تتلاءم مع أفكاره». وتبين أنه خلال جولة للضباط المشاركين في هذه الفعالية في البلدة القديمة في القدس «أطلقت فتوحات مسبقة للدين الإسلامي، الأمر الذي مس بمشاعر ضابط بدوي، قرر مغادرة الجولة في منتصفها».

وتشير المعطيات إلى أن جمعية «أسنات»، التي مقرها في مدينة صفد وتنشط في مجال التصوف والكيلاه» اليهودية، نظمت ٢٠٪

وزيرة العدل الإسرائيلية الجديدة تحمل أجندة يمينية متطرفة!

«في مركز أجندة شاكيد انتقادات وجهتها في الماضي إلى المحكمة العليا بسبب صلاحيتها بإلغاء قوانين يسنها الكنيست وتعارض مع قوانين أساس»

(السلطسطينية) ليست محتلة وأنه ينبغي شرعنة كافة المستوطنات (أي البؤر الاستيطانية العشوائية أيضا)، أو خبراء قانون من بين أولئك الذين وضعوا وجهات نظر خلال الحرب في غزة واعتبروا أنه سموح لإسرائيل قطع الكهرباء والماء عن غزة.

كذلك تتمتع وزيرة العدل بتأثير بالغ في صدور عفو بحق أسرى وسجناء، والتخوف الأساس في هذا السياق هو أن تمنع صدور عفو عن أسرى فلسطينيين، وهي تملك هذه الصلاحية حتى بعد قرار بالعفو يصدر عن الرئيس الإسرائيلي، وأن تدفع باتجاه صدور عفو عن إرهابيين يهود أميثوا بتنفيذ مجازر ضد عرب.

إضافة إلى ما تقدم، هناك ثلاثة مشاريع قوانين عنصرية ومعادية للديمقراطية طرحتها شاكيد أو شاركت في طرحها، وهي «قانون القومية»، وتغيير تركيبة لجنة تعيين القضاة وتعديل بند «الغلبة» في قانون أساس، كرامة الإنسان وحريته. وفي حال سن «لقانون القومية» فإنه سيمس بحقوق العرب في إسرائيل. ومن شأن تغيير تركيبة لجنة تعيين القضاة أن يزيد من تأثير السياسيين في اللجنة، علما أن القضاة باتوا أقلية بين أعضاء اللجنة، وأن يعين السياسيون قضاة «مريحين» بالنسبة لهم. وفيما يتعلق ببند «الغلبة» فإن التعديل الذي تقترحه شاكيد يقضي بأن تكون الغلبة للكنيست على قرارات المحكمة العليا المتعلقة خصوصا بمجال حقوق الإنسان. والتخوف في الحالة الأخيرة هو أن يقرر الكنيست، خلافا للموقف المحكمة العليا، أنه يحظر اعتقال مستوطنين يرفضون إخلاء بؤرة استيطانية أو مستوطنة بموجب قرار المحكمة.

رغم ذلك، أكد غروس أن «هذا لا يعني أنه ليس لائقا انتقاد قرارات المحكمة العليا». إن قرارات عديدة صادرة عنها تستحق انتقادا شديدا، مثل القرار الذي أصدرته أخيرا بالسماح بإخلاء قرية بدوية (قرية تيسير- أم الحيران غير المعترف بها في النقب) من أجل إقامة بلدة يهودية على أنقاضها.

إمكانيات ضئيلة أمام شاكيد

أشار كبير المحللين في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، ناحوم برنياغ، إلى أنه «خلال ولايات ننتياهاو الثالث في رئاسة الحكومة تم طرح عدد من مشاريع القوانين التي استهدفت قوة المحكمة العليا. وحقوق الإنسان، وحقوق الفرد والخطاب الديمقراطي، وجرى صدها جميعا». وأضاف أن «ننتياهاو وجد غالبا من يقوم بهذه الخدمة (مشاريع القوانين) عوضا عنه. المستشار فاينشتاين في المجال القانوني وليفتي في المجال السياسي. وخلافا لأي موضوع آخر، ننتياهاو لم يطلب رميدا في هذا الموضوع. وقد فضل أن يكون القديس الذي ينفذ الأخرور مهمته».

وتساءل برنياغ ما الذي سيدخل خلال ولاية ننتياهاو الرابعة والجديدة؟، وقال: «هذا سؤال مشير للفضول لأنه في هذه الحكومة ستتولى وزارة العدل إيبليت شاكيد من البيت اليهودي، وهي سياسية مجتهدة وطموحة، وانتقدت في الماضي بشدة، من على هذا المنبر في يديعوت أحرونوت، القوانين القائمة والمؤسسية القضائية». وتوقع برنياغ أنه «في هذه المرحلة من حياتها السياسية ستتعامل شاكيد مع أفكارها بجدية، وستسعى إلى ترك بصمتها، وأن تفعل ذلك بسرعة، قبل أن تنهار حكومة الـ١٦». ويوجد على جدول عملها الآن القانون ضد الجمعيات اليسارية (المنظمات الحقوقية الإسرائيلية)، وقانون القومية، وقانون الائتلاف على المحكمة العليا (بند «الغلبة»). والسؤال هو ما الذي يمكن أن تفعله».

واعتبر برنياغ أن بإمكان شاكيد أن تحقق القليل من أجدنتها، وأنه يوجد لوزير العدل وظيفتان هامتان فقط: الأولى هي رئاسة اللجنة الوزارية لشؤون سن القوانين؛ والثانية هي رئاسة لجنة تعيين القضاة. وإذا بقيت شاكيد في منصبها حتى شباط ٢٠١٦ فسيفكون لها تأثير على اختيار المستشار القانوني المقبل، أو تعديل ولاية المستشار الحالي». ورأى برنياغ أن شاكيد لن تصد مشاريع قوانين عنصرية ومعادية للديمقراطية، مثلما فعلت ليفني كوزيرة للعدل، «وإنما ستفعل العكس، لكن هذا ليس سهلا جدا. فقد استندت ليفني إلى فاينشتاين وإلى الإجماع في الجهاز القضائي. والأمر الأساس هو أنه من السهل كبح مشاريع قوانين أكثر من فقها قديما».

وأشار إلى أن شاكيد ستضطر من أجل سن «قانون القومية» على سبيل المثال، لأن تتعن رئيس حزب كولانو»، وموشيه كحلون، وهو أكبر شريك في الائتلاف، والذي يضمن الائتلاف الائتلافي بينه وبين ننتياهاو على أن أعضاء الكنيست من «كولانو» ليسوا ملازمين بتأييد هذا القانون في الكنيست. كما أن كحلون أعلن رفضه لأي مساس بالمحكمة العليا، ولأي مشروع قوانين أخرى تدخل في خانة العنصرية ومعادية الديمقراطية.

كذلك اعتبر برنياغ أن شاكيد لن تنجح في إدخال مرشحين من قبلها إلى السلك القضائي، وخصوصا في المحكمة العليا. وأشار إلى أن بايدي رئيس الحكومة ورئيسة المحكمة العليا قوة أكبر من وزيرة العدل في مجال تعيين المستشار القانوني للحكومة، ولذلك فإنه لدى تعيين مستشار جديد سيتعين عليها التوصل إلى اتهامات معها أو الوقوف جانبا.

ولفت برنياغ إلى أن وزيرير عدل سابقين، هما فريدمان وحاييم رامون، حولوا أحداث ثورة في الجهاز القضائي، «وكلاهما تلقيا دعما كاملا من رئيس الحكومة، وهذه الأفضلية ليست متوفرة لشاكيد. وكان أحدهما (رامون) يتمتع بخبرة سياسية شاملة، والأخر بسمعة مهنية. ورغم ذلك تم كبح كليهما، على ما يبدو بسبب قوة الجهاز القضائي».

وخلص برنياغ إلى أن «ما سيدحدث لشاكيد في وزارة العدل سيدل على مصير الحكومة الجديدة كلها. فإمكانها أن تكون مخلصه لكل ما وعد به وزراؤها النخبين. في المقابل، بإمكانها أن تتجمد، والاكتفاء بالتعيينات والميزانيات». وختم قائلا: «على ضوء خطاب مركبات الحكومة خلال الحملة الانتخابية فإن المطلوب تقريبا أن نصلي: أعطونا حكومة متجمدة، والقصد حكومة شلل».

أكد تقرير جديد صادر عن «جمعية حقوق المواطن في إسرائيل» الأسبوع الفائت أن سكان القدس الشرقية يعيشون منذ نحو خمسة عقود تحت وطأة واقع متواصل بالغ الشذوذ والاستثنائية، فكل بعد في حياتهم متأثر بكونهم سكانا لا مواطنين. يعيشون في منطقة محتلة ضُمت إلى دولة هم في صراع متواصل معها. وهذا الواقع الشاذ، الذي يصعب على الرائي من الخارج إدراكه، ينفي الفلسطينيين في القدس بلا حول ولا قوة، ومعرضين لانتهاكات جسدية ومواصل.

وأضاف التقرير أنه لا يمكن حل هذه الوضعية الشاذة حلا كاملا إلا بواسطة تسوية سياسية متفق عليها. وإلى حين بلوغ هذا اليوم، وما دامت إسرائيل تواصل المنسكك بموقفها القائل «إن القدس الشرقية هي جزء من منطقتها السيادة»، يجب على كل السلطات الإسرائيلية تحمّل كامل المسؤولية وإتباع سياسة تحافظ على حقوق الإنسان الخاضعة بسكان القدس الشرقية.

وبغية التعويض على عقود من الإهمال وتوفير بنى تحتية وخدمات لائقة لصالح السكان، يجب على بلدية القدس استثمار ميزانيات ضخمة في القدس الشرقية على مر عقود عديدة، وبالفعل، جرى تحتمن باحتياجات السكان كافراد ومجتمع. وإشراك الجمهور الفلسطيني في هذه الإجراءات.

وجاء في التقرير: إن بلدية القدس، وعلى رأسها نير بركات، تعلن في السنوات الأخيرة أنها وضعت نصب عينها تقليص الهوات القائمة في القدس الشرقية على مر عقود عديدة، وبالفعل، جرى في السنوات الأخيرة تخصيص ميزانيات جديدة لصالح السكان الفلسطينيين في مجالات شتى، منها التربية والتعليم والخدمات المجتمعية والشوارع والمواصلات. ومع ذلك، يشير وضع الأحياء الفلسطينية، وخصوصا الأحياء الواقعة وراء الجدار، إلى أنها لم تتلقَ بعد الميزانيات والجهود المطلوبة. ومن خلال التحليل الميزانياتي الذي أجرته جمعية عبر عاميم، فإن نسبة ما استثمرته البلدية بمختلف أقسامها في القدس الشرقية، تراوحت بين ١٠-١٣٪ من مجمل ميزانية العام ٢٠١٣.

وفي العام ٢٠١٥ زيدت ٧٧٠ مليون شيكل على الميزانية البلدية، وأعلن رئيس البلدية بركات أن كل شخص من سكان القدس سيشعر بالضرورة بارتفاع ملحوظ في جودة الحياة. وفي ضوء الهوات السيئة القائمة في جودة الحياة بين الأحياء الفلسطينية والأحياء الإسرائيلية، وفي ظل حجم الفقر الصارخ لدى السكان الفلسطينيين، ثمة واجب تحمّله البلدية والحكومة على حد سواء، بتخصيص ميزانيات أكبر بكثير مما فعلت في السابق لصالح القدس الشرقية.

ولأول مرة في تاريخها، صادقت الحكومة الإسرائيلية في حزيران ٢٠١٤ على خطة خماسية مخصصة للقدس الشرقية، ضمن ميزانية تصل إلى نحو ٣٠٠ مليون شيكل. وورد في النص التوضيحي للخطة أنها تهدف لمواجهة الوضع الأمني في القدس ودفع التطوير الاقتصادي والحارقة، لكن، وحتى أثناء تصديق الخطة، فإننا لاحظنا المعتقد القائل بوجود «علاقة وثيقة بين نطاق ومستوى العنف لدى سكان من القدس الشرقية، وبين مستوى الحياة في أحياء شرقي المدينة».

وفي ضوء ذلك، تترز أن يستثمر ثلث الميزانية -٢٩٪ مليون شيكل- في الأمن، وأن يستثمر ثلثاها ٢٠٠ مليون شيكل- في البنى التحتية والتربية والرفاه والتشغيل.

صحيح أن استثمار ٢٠٠ مليون شيكل بعيد كل البعد عن التغلب على النواقص الهائلة الموجودة، إلا أنه لا خلاف على أننا نتحدث هنا عن أكبر مبلغ التزمت الحكومة الإسرائيلية باستثماره في القدس الشرقية، في غضون فترة من عدة سنوات.

ويمكن لزيادة الميزانيات الموسوعة أن تؤذي إلى حدوث تحسينات هامة إذا استثمرت كما يجب- أي في الاحتياجات الحقيقية والحارقة، لكن، وحتى أثناء تصديق الخطة، فإننا لاحظنا أن بعض البنود لم تلبسَ وفقا للاحتياجات العلية، بل من أجل تلبية المصالح الإسرائيلية الكامنة في تعزيز السيادة في القدس الشرقية.

ففي مجال التربية، مثلا، سيخصص ٣٨٪ من ٤٧ مليونا لصالح

زيادة عدد الحاصلين على شهادة البجروت (التوجيهي الإسرائيلي)،

في حين أن نسبة منخفضة جدا من طلاب الثانوية الفلسطينية

في القدس الشرقية يتقدمون لامتحانات البجروت الإسرائيلية.



مواطن يشتبك مع شرطي خلال التصدي لعريدة المستوطنين واستفزازاتهم في باب العامود بالقدس المحتلة أول من أمس.

تقرير جديد لـ «جمعية حقوق المواطن في إسرائيل»:

الميزانيات الطائلة المستثمرة في القدس الشرقية جاءت لتحقيق هدف تعزيز «السيادة الإسرائيليّة» في المدينة المحتلة!

«منذ ٤٨ عاما والسياسة الإسرائيلية المتعلقة بالقدس الشرقية على المستويين البلدي والقطري يتم اتخاذها من دون تمّتع السكان الفلسطينيين بالقوة السياسية التي بوسعها التأثير على القرارات المركزيّة التي تبلور وتقرّر أنماط حياتهم»

فلسطينيين.

إلى جانب السكان المقيمين الدائمين، يقطن في القدس أيضا فلسطينيون من سكان الأراضي المحتلة تزوجوا بسكان القدس، ومعهم أولاد وأطفال أحد والديهم من سكان الأراضي المحتلة. ومنذ أكثر من عقد تواجه هذه العائلات مصاعب وضائقات مركبة تنبثق عن عدم تسوية مكائتهم، نتيجة للتعدلات التي أدخلت على قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل العام ٢٠٠٣ وما تلاه. وقد سعت هذه التعديلات لتجميد عمليات لم الشمل لعائلات من إسرائيل مع سكان الأراضي المحتلة، والحؤول دون منح مكانة إقامة أو مواطنة لسكان الأراضي المحتلة، الأمر الذي يلحق انتهاكا جسيما بسلسلة من الحقوق الأساسية.

تخطيط فسيهي وإخلاء قسري

وقال التقرير إنه إلى جانب المشغل في دفع التخطيط الملائم لأحياء الفلسطينية وتطوير الملائك للقدس الشرقية، تقوم السلطات بدفع وتطوير عدة مشاريع جديدة في الأحياء الفلسطينية لا تحدف بتاتاً لتسعين رفاهية السكان الفلسطينيين. والأخطر من ذلك أن هذه المشاريع تمس أحيائنا بالسكان الفلسطينيين مسا جسيما.

فعلى سبيل المثال، أعلنت وزارة المواصلات العام ٢٠١٢ عن خطة خماسية لتطوير البنى التحتية للمواصلات في القدس الشرقية، إلا أن بتكلفة تزيد عن نصف مليار شيكل.

وشدد وزير البنى التحتية على أن هذه الخطة ستؤدي إلى تحسن كبير في جودة حياة سكان الأحياء في القدس الشرقية، إلا أن تطوير الشوارع والطرق في بيت صفافا جرى خلافا لمصلحة السكان، وأدى بالذات إلى تدهور في جودة حياتهم.

وفي مطلع العام ٢٠١٥ جرى فتح المقطع الجنوبي من شارع بيجن الدائري (شارع ٤) أمام حركة السير. ورغم أن عدم مرور شارع سريع في داخل منطقة كتيبة من الأومر المتعارف عليها، وفي حال لم يكن مقر من ذلك فيجب أن يزم عند طرفها، إلا أنه تترز في هذه الحالة مذ الشارع السريع ذو المسارات الستة وأكثر في منطقة ماهولة في قلب بيت صفافا.

ويطع الشوارع أوصال بيت صفافا ويمر بمحاذاة بيوتها، يدمر ويسد شوارع داخلية، ويؤدي إلى تلوث بيئي وضوضائي، ويفتقر السكان لربط مباشر مع الشارع الجديد الذي شُق في داخل القرية، وعليهم أن يخرجوا من بيت صفافا في حال رغبو باستخدامه. وقد فشلت جهود السكان في محاولة تقديم اعتراضات والتماسات ضد مسار الشارع وعرض بدائل يمكن أن تقلل من الضرر الناجم عن ذلك. منذ العام ١٩٧٧ وحتى اليوم، ونتيجة لذلك، فمن غير الممكن تقريبا نفايات المنطقة (المخطط رقم ١٣٩٠٠) بجوار أحياء رأس خميس ورأس شحادة وضاحية السلام شمال شرقي القدس، ما وراء جدار الفصل. ويدير الحديث عن أحياء لم تحظ بخارطة هيكلية أيأ كانت منذ العام ١٩٧٧ وفقا لتعليمات المخطط. فإن دفن فاضل التراب في استصدار رخصة بناء فيها، وثمة نقص كبير جدا في المباني العالقة من كل نوع، وشبكة الشوارع فيها متضعضعة وليست هناك ارتباطات منظمة بالمياه والمجازر، وغيرها. وقد تفاقم جدار الفصل.

وبدلا من دفع تخطيط هذه الأحياء من أجل رفاهية السكان فيها، تقوم السلطات الآن بدفع وتطوير مخطط هائل لإقامة موقع دفن للنفايات لخدمة المنطقة بجوار الأحياء، على مساحة نحو ٥٢٠ دونما. وفقا لتعليمات المخطط، فإن دفن فاضل التراب في الموقع سيجرى كل يوم من السادسة صباحا وحتى العاشرة مساء، ولمدة ٢٠ عاما. ومن المتوقع أن تسير على طريق الوصول إلى مدفن النفايات نحو ١٦٨ شاحنة يوميا، وفي حالات معينة على بعد ٥٠٠ أمتار عن المباني السكنية والتجارية. والضرر البيئي المتوقع سيضر أيضا بسكان بلدة العيسوية المجاورة.

في كانون الأول ٢٠١٤ ناقشت لجنة فرعية تابعة للجنة اللوائية للتخطيط والبناء في القدس الاعتراضات التي قدّمت على المخطط. وحتى أيار ٢٠١٥ لم يصدر قرار بهذا الشأن. ومن الصعب التصديق أن مشروعا كهذا، أسوة بمخطط إطالة شارع ٤ في قلب بي بيت صفافا، كان سيخرج إلى حيز التنفيذ في الأحياء الإسرائيلية.

إلى جانب ذلك، وفقا للخطة الخماسية، سيجري استثمار ٣ ملايين شيكل لغرض تعزيز تدريس اللغة العبرية في المدارس. وعلى سبيل المقارنة، سيجري استثمار ٤رّة مليون شيكل في مخططات منع التسرب، رغم أن ثمة حاجة لـ ١٥ مليون شيكل من أجل مواجهة نطاق التسرب الارتفاعي في القدس الشرقية، وذلك وفق حسابات أجرتها مديرية التربية في البلدية.

إلى جانب التحسين العرجو في مجالات البنى التحتية والخدمات، ثمة حاجة ملحة لإجراء تغيير جذري في مسلكيات الشرطة وقوات الأمن في القدس الشرقية. هذه حاجة ملحة جدا وطارئة، إذ أن العنف الشرطي واستخدام الوسائل المتاحة بشكل غير ملائم، يشكلان خطرا على حياة السكان وعلى سلامة أجسادهم، ناهيك بأن خطورة إسقاطات ذلك على القاصرين وعلى المجموعات الهشة الأخرى هي مضاعفة.

من صلاحيات ومهام الشرطة الحفاظ على النظام والأمن، وهي تملك وسائل قوة يمكنها ممارستها ضد الفخليس بالنظام والقانون، ومن واجب كل شرطي أن يحرض على عدم استخدام الوسائل المتاحة له بشكل يزيد عن الحاجة من أجل تحقيق الهدف الكامن في الحفاظ على النظام العام، وبالأ يمشدوا عن قواعد وأحكام الحذر اللازمة للحوّل دون تشكيل الأخطار الزائدة.

يجب على شرطة إسرائيل تبين الطريق من أجل تقليص دائرة المتضررين بدلا من توسيعها، والسماح بمواصله روتين الحياة. إن تطبيق تغييرات حقيقية وإخراجها إلى حيز التنفيذ يستوجبان تغيير توجه جذريا لدى السلطات الإسرائيلية. ويجب على هذه السلطات أن ترى في السكان الفلسطينيين بالقدس أشخاصا يجب الحفاظ على كرامتهم كبشر، والدفاع عن حياتهم، ودفع حقوق الإنسان الخاصة بهم، حتى إذا كان الصراع الدموي ما يزال دائرا في شوارع القدس.

إقامة مشروطة

وورد في التقرير تحت العنوان أعلاه: يعيش في القدس ٣٠٠ ألف شخص فلسطيني، يشكلون ٣٣,٨٪ من مجمل سكان المدينة. الغالبية الساحقة من سكان القدس الفلسطينيين ليسوا مواطنين إسرائيليين بل هم مقيمين لثلاثون. وفي العام ٢٠١٤ سحبت وزارة الداخلية الإقامة من ١٠٧ فلسطينيين من القدس، من بينهم ٥٦ امرأة و١٢ قاصرا. ومنذ العام ١٩٦٧ سحبت الإقامة من ١٤٤١٦ فلسطينيا مقدسيا. تتجسد إسقاطات هذا الأمر على أرض الواقع بمنهم من السكن فخذنا في مسقط رأسهم.

وأضاف: في حزيران ١٩٧٢ اتخذت الحكومة الإسرائيلية قرارا بضم مناطق في القدس ومحيطها احتلتها في حرب ١٩٦٧. وذلك بواسطة فرض سريان القانون الإسرائيلي على هذه المنطقة وسكانها. وجرت عملية الضم خلافا للقانون الدولي، الذي يحظر سياسة ضم مناطق احتلت أثناء الحرب، من طرف واحد. ولذلك، فإن المجتمع الدولي لا يعترف بضم إسرائيل القدس الشرقية ويعتبرها منطقة محتلة.

وفي أعقاب الضم، حصل الفلسطينيون في القدس على مكانة مقيمين دائمين في إسرائيل، ونتيجة لهذه المكانة، فإنهم لا يستطيعون الترشح للكنيست أو التصويت لها. ويحق لهم الترشّح والانتخاب لبلدية القدس، ولكنهم يقومون بشكل متاير بمقاطعة انتخابات المجلس البلدي، كونهم لا يعترفون بشرعية ضم المدينة الشرقية.

منذ ٤٨ عاما، والسياسة الإسرائيلية المتعلقة بالقدس الشرقية، على المستويين البلدي والقطري، تتخذ من دون تمّتع السكان الفلسطينيين بالقوة السياسية التي بوسعها التأثير على القرارات المركزيّة التي تبلور وتقرّر أنماط حياتهم، وبذا، تتجسد المعضلة في سياسة مضرة تمارس ضد السكان، وبالانتهاك الكبير والمواصل لحقوقهم الأساسية.

خلافا لمكانة المواطنة، فإن مكانة الإقامة الدائمة ليست دائمة. فالفلسطينيون يطالبون، مرة تلو الأخرى، بأن يخبثوا موطفي وزارة

الداخلية عدم تركهم للقدس لفترات متواصله، وبأن مركز حياتهم

يكن في إسرائيل، وكل ذلك بغية منع سحب مكائتهم والمشم

بحقوقهم المختلفة التي تنبثق من هذه المكانة.

ويؤذي سحب مكانة الإقامة إلى منع السكان من إمكانية السكن

مجذبا في مسقط رأسهم. في العام ٢٠١٤ جرى سجب إقامة ١٠٧

فلسطينيين من القدس، وفي العام ٢٠١٣ سحبت إقامة ١٠٦

ممام «يُشغل» مُحققاً كبيراً في الشرطة ورئيسة لواء (سابقة) في النيابة العامة!

إحدى أكبر فضائح "الفساد العام" في إسرائيل - "أكثر من صقلية بكثير"، "شرطة خاصة داخل شرطة إسرائيل"، "هزة أرضية في النيابة العامة"!!

*لائحة الاتهام "مأخوذة من فيلم عن المافيا" .. محامون من القطاع الخاص ومن النيابة العامة، ضباط كبار في الشرطة، مدير قسم في مستشفى، مقاولون وأصحاب شركات... شراكة "الإجرام المنظم"!!



الشرطة الاسرائيلية - ملفات «مافياوية»

حول الموعد المخطط للكشف عن التحقيق ونقله من المسار السري إلى المسار العلني وغيرها الكثير من المعلومات.

وكان فيشر "بتاجر" بهذه المعلومات مقابل الزبائن المحتملين. إذ كان يجري اتصالات بهم ويبلغهم ببعض المعلومات السرية الداخلية، لإبهارهم ودفعهم إلى توكيله هو بالتراجع عنهم، خطوة أولى، ثم عرض "صفقات" عليهم تشمل إلغاء لوائح اتهام متوقعة بحقهم، أو تخفيف بنودها، مقابل مبالغ طائلة من المال. وكان فيشر يستعين، طوال هذه الفترة، بروث دافيد، التي أصبحت شريكة معه في مكتب المحاماة الخاص بعد ٣٠ عاماً من العمل في النيابة العامة للدولة، قضت الثماني الأخيرة منها كرئيسة للنيابة العامة في لواء تل أبيب. وخلال تلك الفترة نفسها التي أشغلت فيها هذا المنصب الرفيع جداً، كانت على علاقة وثيقة ومحيمة جداً مع فيشر، الذي تولى المرافعة عن عدد كبير من السياسيين وضباط الشرطة الكبار ورجال الأعمال. ولهذا السبب يتم الآن التحقيق في ما إذا كانت دافيد، إشغالها منصبها الرسمي الأخير، قد "أبدت تعاملاً مميزاً بشأن الملفات التي كانت لفischer علاقة بها، كجمام".

وتشكل قضية رجل الأعمال يانير بيغون إحدى القضايا المركزية في لائحة الاتهام هذه، في ما تكشفه من "منهجية العمل" في هذه العصابة وفي ما يمكن أن يتكشف من خيوط لاحقاً. فقد كان بيغون هذا في العام ٢٠١٢ عنواناً وهادفاً لتحقيقات سرية أجرتها "الوحدة القطرية للتحقيق في الجرائم الخطيرة والدولية" حول العلاقة بين شركة البناء التي يمتلكها ("ب. يانير") وبين إحدى عصابات الإجرام المنظم في إسرائيل، بقيادة إسحاق أبرجيل، وتقول لائحة الاتهام إن فيشر كان حينذاك محامياً الدفاع عن بيغون، كما كان هو وشريكه روت دافيد على علاقة وثيقة جداً ببيغون. وتضيف لائحة الاتهام أن الضابط مالك، الذي انضم إلى طاقم التحقيق مع بيغون آنذاك، زود فيشر بعبوات كثيرة جداً عن عمل الطاقم وسير عملية التحقيق، بما في ذلك معلومات استخباراتية وسرية جداً، كان يفترض أن يفتاحها المحققون بيغون بها خلال التحقيق، غير أن فيشر ودافيد حرصا على كشفها أمامه وتحتيته لها تماماً. وفي آذار ٢٠١٤، سافر فيشر ودافيد إلى بودابست حيث التقيا بيغون وأطاعها على المعلومات السرية، بينما كان مالكاً يقدم لهم الشروحات اللازمة، من مكتبه في مقر الشرطة. وقد اتفق فيشر ودافيد على أن يبقى المغلف الذي يحتوي على وثائق المعلومات السرية بحوزة دافيد دائماً، خلال فترة مكوثها في بودابست، نظراً لكونها "مأمونة وموثوقة" على خلفية منصبها الرفيع جداً في النيابة العامة للدولة.

وتفيد لائحة الاتهام من طاقم التحقيق مع بيغون كان ينوي اعتقاله يوم ٧ أيار، لكن مالك أرسل برقية تحذيرية إلى مكتب فيشر يقول فيها: "يجب إخضاعه للعلاج في المستشفى لأن بابيه سينفذ صباح الأربعاء!" وهو ما حصل فعلاً. إذ تم إدخال بيغون إلى مستشفى "هداسا" في القدس وهكذا تم إحباط أمر الاعتقال!

وعلى منزله الخاص، فقد كان هناك، وإذا ما قرر الإفشاء، فمن المؤكد أننا سنصل بعيداً جداً في هذه القضية!"

انطلاقاً من هذه القناعة، وتأسيساً عليها، يبذل محققو "ماحش" ومسؤولو وزارة العدل جهوداً عديدة ويجرون مناورات مختلفة لإيصال مالكاً إلى وضع يضطر فيه إلى عقد صفقة يصعب بموجيها "شهادته ملكياً" في القضية برمتها. لكن ما يحول دون ذلك حتى الآن هو رغبة الطرفين في توضيح المقابل الذي سيحصل عليه كل منهما في مثل هذه الصفقة.

وفي إطار هذه المناورات، مثلاً، أصدر المستشار القانوني للحكومة، يهودا فاينشتاين، تعليماته إلى محققي "ماحش" بعدم الدخول في أية مداولات أو مسامحات حول صفقة كهذه، إلا بعد تقديم لائحة الاتهام بحق مالكاً، وهو ما حصل يوم الخميس الماضي، مما يعني أن الطريق قد أصبحت ممهدة الآن لإجراء هذه "المفاوضات".

لائحة الاتهام... "طريقة العمل"!

تشمل لائحة الاتهام ضد رونيتيل فيشر ويران مالكاً بنوداً تغطي ١٢ قضية رشوى . دفع وتلقي الرشاوى مقابل تسريب الضابط مالكاً معلومات داخلية وسرية من تحقيقات الشرطة إلى المحامي فيشر.

كما تشمل لائحة الاتهام، أيضاً، قضية "قاء الترشويش" الذي عقده رونيتيل فيشر في أعقاب استلام مكتبه، بالخطأ، رسالة فاكس أرسلت من المحكمة ونفهم منها أن محققي "ماحش" استطاعوا فك شيفرة هاتفه النقال وفتحته والاطلاع على كامل المعلومات المخزنة فيه. وبعد تقديم لائحة الاتهام وتمديد اعتقال كل من فيشر ومالكاً، قالت ممثلة "ماحش"، المحامية كيرن الطمان: "إن زناء قضية فساد خطيرة جداً ومتشعبة. لقد عمل المتهمون بصورة منظمة ومنهجية لتشويش وإجهاض تحقيقات الشرطة في ملفات وقضايا حساسة جداً، فيما كان مالكاً يزود فيشر بمواد سرية جداً من ملفات تحقيق مختلفة بغية دفع المتهمين فيها إلى استئجار خدماته في الترافع عنهم ثم ابتزاز مبالغ طائلة منهم وتقاسمها!"

وتسرد لائحة الاتهام ما كشفت عنه مديرة مكتب فيشر، "شاهد الملك"، حول "طريقة العمل" في هذه العصابة، يقوم الضابط الكبير ويران مالكاً بتزويد فيشر، بواسطة مكتبه ومن خلال الموظفة نفسها، بمواد كثيرة ومختلفة من ملفات تحقيق وجوب إقالة وإقصاء شخصيات، وبضمن ذلك مسؤولون في المستوى السياسي، إذا أخفوا في قراراتهم وأدائهم. لم يقبل براك الإدعاء أو الطرح القائل بأنه لا يجوز إقصاء منتخبين من قبل الجمهور بدعوى أن هذا الامتياز أو الحق يعود للناخبين فقط. وقد أعلن براك قائلاً: "إن حكم الجمهور ليس بدلاً من حكم القضاء".

غير أن التكرار لهذا "الإرث القيمي" بات واضحاً وجلياً الآن. وبرز هذا التكرار بشكل خاص في قضية رئيس الدولة الأسبق، موشيه كتشاف، الذي ظل متشبهاً بمنصبه الرفيع رغم توفر أدلة وإفادات حول ارتكابه لمخالفات جنسية خطيرة، ورغم إعلان المستشار القانوني للحكومة أن الانطباع الذي كونه من إطلاعه على مجريات التحقيق معه يُشير إلى أن تلك الإفادات ليست محض افتراء.

وهكذا فقد كتشاف قدرته على تجسيد الاستقامة والنزاهة، غير أنه شخصياً وكذلك الكنيست- المخؤل بقصائه عن منصبه- لم يستخلصا العبرة المطلوبة من إرث براك.

هذا الأمر انطبق أيضاً على سلوك القيادة السياسية والأمنية الإسرائيلية التي أخفقت في حرب لبنان الثانية. صحیح أن رئيس الحكومة صرح بأنه يتحمل كامل المسؤولية عن الإخفاقات والتقصيرات، وأنه لن يشرك أحداً في

والنيابة العامة للدولة، بعد تقديم لائحة الاتهام، تقر تشكيل طاقم خاص للبحث والتحقيق في عمل دافيد وأدائها خلال فترة احتلالها المنصب الرسمي في النيابة العامة في لواء تل أبيب، بين الأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠١٠ وما إذا كانت قد ارتكبت تجاوزات ومخالفات قانونية آنذاك أيضاً، خاصة وأن بضعة ملفات تحقيق جنائية خطيرة تخص زبائن فيشر كان قد تم إغلاقها في تلك الفترة من دون تقديم لوائح اتهام بشأنها. وحبال ذلك، تقرّر أن يتشكل هذا الطاقم من محققي شرطة إسرائيل (وحدة "لاهف ٤٣٣" نفسها)، فيما يواصل "ماحش" التحقيق في احتمالات تورط آخرين من محققي هذه الوحدة في "قضية فيشر" هذه.

ومع تقديم لائحة الاتهام، طلب "ماحش" تمديد اعتقال فيشر ومالكاً حتى انتهاء الإجراءات القضائية ضدهما، منعا لتشويش مجريات التحقيق والإجراءات القضائية، غير أن القاضي أمر بتمديد اعتقالهما بخمسة أيام إضافية أخرى تنتهي اليوم الثلاثاء، إذ سيتم النظر في الطلب مرة أخرى.

طرف الخط الأول والنهاية غير المرئية!

طرف الخط الأول في هذه القضية المتشعبة والخطيرة ظهر في أوائل تموز من العام الماضي، ٢٠١٤، حينما أجازت محكمة الصلح في القدس النشر عن اعتقال المحامي رونيتيل فيشر، أحد أبرز المحامين الإسرائيليين في المجال الجنائي، بشبهة التوسط لدفع وتلقي رشوى من رئيس لجنة العمال في ميناء أسدود، ألون حسن، بمبلغ ١٥٠ ألف دولار، لصالح محققين في الشرطة مقابل ضمان عدم تقديم لوائح اتهام ضده (ألون حسن) في قضايا كان تم التحقيق معه بشأنها.

وخوفاً من أن يكون في الأمر كمين ينصبه فيشر ومحققو الشرطة لحسن للإيقاع به، توجه إلى "ماحش" وأبلغ محققيه بالأمر. وفي أعقاب ذلك، تم التعاون بين حسن ومأحش، إذ قام الأول بتصوير جلسة بيته وبين فيشر في مكتب الأخير بواسطة كاميرا خفية، ثم تم تسليم فيشر حقيبته تحتوي على المبلغ المذكور بأوراق نقدية قام محققو "ماحش" بتعليقها.

وبناء على ذلك، تم اعتقال فيشر وإخضاعه للتحقيق، وخاصة على خلفية كونه قد ترفع عن عدد كبير من ضباط الشرطة الكبار في قضايا جنائية مختلفة (من بينهم، أيضاً، رجال الشرطة الذين تورطوا في جريمة استهداف الشاب الفرزي عمر أبو جريبان في العام ٢٠٠٨، بعد إلقاءه من سيارة حرس الحدود على قارعة الطريق مما أدى إلى وفاته جراء الجفاف)، وهو ما أثار شكوك "ماحش" بأن فيشر استغل، أو يستغل، علاقته مع هؤلاء الضباط، وغيرهم أيضاً ربما، من أجل الحصول على معلومات سرية من الشرطة وتحقيقاتها مقابل رشاوى معينة ثم بيع هذه المعلومات لزبائنه الذين يفضعون تحقيقات لدى الشرطة.

ويستدل مما نشر عن سير التحقيقات في القضية ومن لائحة الاتهام أن غالبية القضايا التي شملها لائحة الاتهام لم يكن من الممكن الكشف عنها لولا التمكن من فتح هاتف فيشر النقال، ويستفاد من هذه المواد أن الضابط مالكاً كان قد ألقى هاتفه النقال في البحر قرب بلدة "طيرات كهزم" (طيرة الكرمل) قرب حيفا، بعد يومين من اعتقال فيشر للمرة الأولى في تموز ٢٠١٤، ثم توجه إلى قرية عسفيا واشترى لنفسه جهازاً جديداً، وحينما تم اعتقاله، للمرة الأولى، سلم محققي "ماحش" الهاتف النقال الجديد، الخالي من أية معلومات أو أدلة، بينما رفض فيشر ومديرة مكتبه الكشف لمحققي "ماحش" عن الشيفرة الخاصة بجهاز كل منهما، مما أدخل التحقيق في القضية كلها إلى طريق مسدود.

وحبال ذلك، اضطر محققو "ماحش" إلى إطلاق سراح فيشر ووقف / تجميد التحقيقات في القضية لأشهر عديدة، على خلفية عدم نجاحهم في فك شيفرة الهاتف النقال وفتحته، وهو ما تمكنوا من تحقيقه في نهاية شهر نيسان الأخير فقط. وعلى الفور، تم اعتقال المحامي فيشر ومديرة مكتبه، التي تم التوصل معها على الفور إلى اتفاق تحولت بموجبها إلى "شاهد ملك" في القضية، كما تم اعتقال الضابط مالكاً، ثم المحامية روت دافيد أيضاً. ويؤكد محققو "ماحش" قناعتهم بأن "المساعدة" التي كان فيشر يحصل عليها من داخل تحقيقات الشرطة "لـ بَدْ وأنها تطلبت تورط ضباط كبار آخرين، عدا مالكاً"، مشيرين إلى أن "هدفنا الآن هو الوصول إلى هؤلاء"، ونسبت وسائل إعلام إسرائيلية إلى "مصدر قضائي رفيع جداً"، قولها، صراحة: "نحن نعلم أن ثمة ضباطاً آخرين متورطين، لكننا نحتاج إلى الأدلة والبراهين" - ويعتقد محققو "ماحش" أن أكثر من يستطيع تقديم هذه الأدلة هو الضابط ويران مالكاً نفسه، لأسباب وغايات شتى، خاصة وأن الشبهات تقول إنه هو الذي شكل حلقة الوصل والواسطة بين هؤلاء الضباط وفيشر. وقال "المصدر القضائي الرفيع جداً"، المذكور آنفاً، إن "مالكاً يعرف كل شيء... يعرف عن الضباط الكبار الذين كانوا يترددون على مكتب المحامي فيشر

الفساد في إسرائيل (قراءة تاريخية سوسولوجية)

تحمل هذه المسؤولية. غير أنه، كما هو معلوم، لم يستخلص أي استنتاج شخصي من تحمله لهذه المسؤولية، بل عمل على عرقلة وإجباط استفادها (سواء تجاه نفسه أو تجاه الآخرين) برفضه إقامة لجنة تحقيق رسمية موثوق بها ذات "أسنان عازمة" أو صلاحيات، وذهب رئيس الحكومة (أولمرت) أبعد من ذلك بادعائه أنه لو استخلص العبر وقدم استقالته لكان قد تنصل بذلك من مسؤوليته!

من هنا فإن رفض إقامة لجنة تحقيق رسمية- كان يمكن أن يتراسها القاضي المتقاعد اهارون براك- يبدو بمثابة "إجباط موضعي" أو "اغتيال" فعلي لإرث هذا الأخير.

يؤكد الخبير القانوني الإسرائيلي موشيه نغيبي أنه ليس مفاجئاً البتة، وربما ليس صدفة أيضاً، أنه لا يوجد في اللغة العبرية مصطلح قصير، مصيب وملائم لكلمة Accountability (القابلية للمحاسبة). غير أنه ثبت هذه المرة أن ثمن عدم استفاد المسؤولية الشخصية قد يكون خظراً وجودياً، وأن استفاد المسؤولية أمر حيوي، ليس فقط من أجل "معاينة" المسؤولين و / أو ردع آخرين عن ارتكاب أخطاء مماثلة، وإنما أيضاً من أجل الحيولة دون استمرار المسؤولين أنفسهم في التسبب بكارث وماس.

وقبل هذا الأخير رأت عضو الكنيست شيلي جيموفيتش أن إسرائيل قاب قوسين أو أدنى من أن تكون "دولة تسيطر عليها الميرتزان الأبرز لجمهورية الموز"، وهما: المستوى المتردي لنزاهة الحكم، والفجوات العائلية بين الفقراء والأغنياء.

أ. شؤ

كتب سليم سلامة:

لائحة الاتهام التي قدمها "قسم التحقيقات مع رجال الشرطة" (ماحش) إلى المحكمة المركزية في القدس، يوم الخميس الأخير (١٤ أيار)، هي من أخطر لوائح الاتهام التي قدمت في إسرائيل في قضايا "الفساد السياسي" بمعناه الأوسع: استغلال المنصب الرسمي (السلطة العامة - الحكومية) بصورة سلبية، لأهداف غير مشروعة ولتحقيق مكاسب ومنافع شخصية، من خلال الرشاوى، المحسوبيات، الاحتيال وممارسة النفوذ.

ويتقوم اعتبارها من أخطر لوائح الاتهام في هذا المجال، على كثرتها وتنوعها في السنوات الأخيرة تحديداً، على ما ورد في نصوص بنودها، المعلومات التي تكشف عنها، شبكات الفساد المتغلغلة عميقاً في بني الأذرع السلطوية المختلفة، وتحديدًا هنا الأذرع المسؤولة عن تطبيق القانون والمؤتمنة على مبدأ "المساواة أمام القانون"، فضلاً عن هوية "الأبطال" المتورطين فيها بما يبقى الباب مفتوحاً على احتمالات "انفراط العقد" و"حاربة الإجراء المنظم والفساد السياسي العام (في القطاع العام)" والمحلين يصرحون بأن "هذه ليست صقلية، بل أكثر بكثير"، في إشارة إلى الجزيرة الإيطالية (ذات الحكم الذاتي) التي تعتبر منشأً عصابات المافيا والإجرام المنظم ومركزها، بينما دفعت آخرين إلى التوقع بأنها ستحدث "هزة أرضية" على صعيد الأذرع الحكومية المذكورة.

أما "الأبطال" المركزيون في قضية / فضيحة الفساد الخطيرة والمتشعبة جداً هذه، والذين تشملهم لائحة الاتهام الجديدة، فهم ثلاثة، بالأساس: ويران مالك، ضابط التحقيقات الكبير في وحدة "لاهف ٤٣٣"، الوحدة القطرية في شرطة إسرائيل المسؤولة عن "حاربة الإجراء المنظم والفساد السياسي العام (في القطاع العام)"، المحامية روت دافيد، النائب العام (السابقة) في لواء تل أبيب (وهي الفرع الأكبر، الأبرز والأهم في النيابة العامة للدولة)، إضافة إلى المحامي رونيتيل فيشر، الذي أخذت القضية اسمه ("قضية رونيتيل فيشر") والذي لغرض اختراقه جهاز الشرطة وتكتمه بعلمه، مقابل الرشاوى بالبيع، طبقاً للائحة الاتهام - قبل إنه "أنشأ لنفسه شرطة خاصة في داخل شرطة إسرائيل!"

وإلى جانب هؤلاء "الأبطال الثلاثة"، تشمل لائحة الاتهام أيضاً زبائن رونيتيل فيشر المتهمين بأنهم دفعوا له مبالغ طائلة مقابل المعلومات الداخلية والسرية، التي حصل عليها عن تحقيقات وشبهات بشأنهم، أو مقابل عقد صفقات غير قانونية تتضمن تخفيف الشبهات وبنود الاتهام بحقهم، وهؤلاء هم: يانير بيغون، مالك شركة للبناء (وعلى علاقة وثيقة جداً مع إحدى عصابات الإجرام المنظم في إسرائيل)، المحاولان الشقيقتان أفيف ويوسف نجمياس، وشاي براس، المدير العام السابق لشركة "طرق إسرائيل" (تنظيف إسرائيل)، وهي الشركة الحكومية المسؤولة عن تنظيف شق، فتح وتطوير الشوارع (خارج المدن) والمسكك الحديدية في إسرائيل، والتي يتحمل الهدف الأكبر من عملها في "تطويز النقب والجليل، اقتصادياً واجتماعياً" وتشمل لائحة الاتهام ضد هؤلاء النهم التالية: دفع وتلقي الرشاوى، الغش وخيانة الأمانة، الانتفاع بالغش في ظروف خطيرة، تبييض الأموال، تشويش الإجراءات القضائية وغيرها!

وبالإضافة إلى هؤلاء جميعاً، تم التحقيق في هذه القضية مع عدد من الأشخاص الآخرين، وهو ما قد يُؤشر إلى احتمال اعداد وتقديم لوائح اتهام أخرى فيها، ومن أبرزهم: رجل الأعمال عوفور نمردوي، مالك إحدى شركات التأمينات الأكبر في إسرائيل (عفشارت هيشوف) والمالك والمحرر السابق لصحيفة "معاريف"، المشتبه بدفع رشوة لرونيتيل فيشر مقابل الحصول على معلومات داخلية (سرية) من الشرطة حول تحقيقات جنائية تجرى بشأنه، والبروفسور يورام براك، الصديق المقرب جداً من فيشر وأحد أبرز الأطباء النفسيين في إسرائيل ومدير أحد الأقسام في مستشفى "أربنيل" (وهو مستشفى حكومي للامراض النفسية، في مدينة "بات يام"، قرب تل أبيب)، المشتبه بمساعدة الضابط مالكاً في تشويش تحقيقات "ماحش" عنده، من خلال تزويده بتقارير طبية "تؤكد" مرضه وعدم قدرته على الخضوع لتحقيق ساعات طويلة متواصلة.

وتوجه لائحة الاتهام لكل من رونيتيل فيشر ويران مالكاً (الذي يحمل، أيضاً، شهادة ورخصة محام) جملة من التهم الخطيرة تشمل: تلقي الرشاوى، تشويش الإجراءات القضائية، الانتفاع بالغش والاحتيال وتبييض الأموال، بينما توجه له دافيد تهم التوسط لدفع وتلقي الرشاوى تشويش الإجراءات القضائية والتوصل على ممتلكات بالغش والاحتيال، وأكد "ماحش" أن التحقيق مع روت دافيد قد استكمل وانتهى من جانبه، إذ تركز وانحصر أساساً في الشبهات المتعلقة بعملها خلال السنة الأخيرة، بينما كانت شريكة فيشر في مكتب المحاماة الخاص، بعد إنهاء مهام منصبها الحكومي - الرسمي في النيابة العامة. وفي ختام جلسة خاصة عقدت بين "ماحش"

تزايد في الأونة الأخيرة الكشف عن قضايا فساد كان مسؤولون سياسيون في إسرائيل ضالعين فيها.

وطال الأمر، ضمن من طاول، رئيس الدولة الأسبق موشيه كتشاف ورئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت وغيرهما.

ووصلت فضائح الفساد حداً غير مسبوق، يمكن القول دون خشية الوقوع في المبالغة إنها أصبحت تشكل ظاهرة، وتكاد لا تخلو وسيلة إعلام إسرائيلية، مؤخرًا، من تقارير حول فضائح فساد سلطوية.

وقال رئيس "الحركة" من أجل نزاهة الحكم في إسرائيل، المحامي العاد شراغا، في معرض تعليقه على ذلك، إن ظاهرة الفساد في إسرائيل أصبحت مقلقة جداً، حتى أنها تهدد استقرار الحكومات الإسرائيلية.

ويبرر أكثر من خبير أن هذه الظاهرة تعكس، من باب أولي، التغيرات التي خضعت لها إسرائيل على مدار سنواتها القليلة، ومن هذه التغيرات أن المجتمع الإسرائيلي كله أصبح مادياً أكثر من قبل، وتنتج عن هذه النزعات المادية فوارق اجتماعية بين الشرائح القوية والضعيفة لا يمكن احتمالها، كما تترافق سيرورة من هذا النوع عملية فساد في القيم والأخلاق لم يعد خافياً أنها أصبحت واجهة المجتمع الإسرائيلي، وهذه الحال لم تكن هي السائدة في الماضي.

عند ذلك فإن جهاز فرض القانون في إسرائيل ضعف كثيراً، ويشمل الحديث في هذا الشأن كلا من الشرطة والنيابة العامة والمستشار القانوني للحكومة وحتى جهاز المحاكم، وحصل ذلك، ضمن أسباب أخرى، لأن الحكومة الإسرائيلية ذاتها ترغب في أن تكون هذه الأجهزة ضعيفة، وأيضاً لأنه لا يتم رصد الميرانيات الكافية، وكذلك كل أفراد الشرطة بدلاً من الانشغال بمباراة الفساد

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube
http://tiny.cc/nkddp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي